المعنى والإعراب عند ابن الشَّجريِّ
(ت ٥٤٢هـ) في أماليه

أ.م.د. عماد مجيد علي
جامعة كركوك/كلية التربية للعلوم الإنسانية

تاريخ استلام البحث : ٥ / ٦ / ٢٠١٦ تاريخ نشر البحث :٢٣ / ٨ / ٢٠١٦

الملخص

لقد كانَ لابنِ الشَّجريِّ (ت ٥٤٢هـ) في كتابِهِ (الأَمالي الشَّجريَّة) عنايةٌ خاصةٌ بالإعرابِ ومدى ارتباطِهِ بالمعنى, حتَّى بدَتْ ظاهرةً تستحقُّ الوقوفَ والتَّأمُّلَ, إذ غلبَتْ على الكتابِ ظاهرةُ الإعرابِ والملحِ النَّادرةِ, وقد أخذَتْ هذهِ العنايةُ صوراً متنوعةً مِن خلالِ منهجِهِ في سردِ الإعرابِ, وهو بذلكَ لا يلتزمُ مذهباً نحوياً بعينِهِ بل يصحِّحُ ما يراه مناسباً مِن آراءِ البصريينَ تارةً وآراءِ الكوفيينَ تارةً أُخرى, منطلقاً في ذلكَ مِن قاعدةٍ لازمَتْهُ وكرَّرَها كثيراً في كتابِهِ أَلا وهي أَنَّ الإعرابَ مرتبطٌ بصحَّةِ المعنى أَو فسادِهِ وأَنَّهُ لابدَّ مِن إعطاءِ الكلامِ حقَّهُ مِن المعنى والإعرابِ لأَنَّهما على حدٍّ قولِهِ متلازمانِ مكمِّلٌ أَحدُهما الآخرَ, فمثلما يتوقَّفَ الإعرابُ على المعنى فإنَّ المعنى كذلكَ يتوقَّفُ على صحَّةِ الإعرابِ وهكذا بنى أَماليهِ على هذا المنوالِ.

المقدِّمةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِنا الكريمِ وعلى آلهِ الطَيبينَ وصحبِهِ المنتجبينَ وبعدُ ...

الإعرابُ مَعْلَمٌ مِن معالمِ اللُّغةِ العربيَّةِ وخاصيَّةٌ من خصائصِها المتجدِّدةِ في كلِّ وقتٍ, وهو محاولةٌ جادَّةٌ لإيضاحِ ما يلفُّهُ الغموضُ والالتباسُ مِن أَساليبِ العربيَّةِ, ولقد تصدَّى لبحثِ علاقةِ الإعرابِ بالمعنى عددٌ مِن الدَّارسينَ قديماً وحديثاً؛ لِما في هذا الموضوعِ مِن فوائدَ غزيرةٍ ومتعةٍ للوصولِ إلى فهمِ معاني كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ, والتَّوصلِ إلى إدراكِ الأَحكامِ الشَّرعيَّةِ المتوخاةِ مِنه.

إنَّ قضيةَ الإعرابِ وأَثَرَها في المعنى مِن القضايا الجَّوهريَّةِ عندَ علمائنا, إذ ذهبَتْ آراؤُهم فيها مذاهبَ شتَّى, فمِنهم مَنْ يرى أحقيَّةَ الإعرابِ وأَثَرَهُ على المعنى, ومِنهم مَن لا يرى أَهميَّةً لَهُ في الجملةِ أو التَّركيبِ وإِنَّما حصرَ ذلكَ على تزيينِ الجملةِ أو تعاقبِ الحركاتِ لا غير.

وقد وقعَ اختياري في هذا البحثِ على ابنِ الشَّجريِّ في أماليهِ التي ذاعَ صيتُها وشغلَتِ الدَّارسينَ قديماً وحديثاً, فقد عُنيَ ابنُ الشَّجريِّ بالإعرابِ والمعنى عنايةً بالغةً, حتى بدَتْ ظاهرةً تستحقُّ الوقوفَ والتَّأمُلَ إذ غلبَتْ على الكتابِ, ولم يكدْ مجلسٌ مِن مجالسِهِ يخلو من تحقيقاتٍ في الإعرابِ أَو وقفاتٍ معَ آراءِ النَّحويينَ الذينَ سبقوهُ في مسائلَ إعرابيَّةٍ شتَّى معَ ما يَعْقبُها مِن ردودٍ أو اختياراتٍ تفرضُها طبيعةُ المعنى, فالمعنى عندَ ابنِ الشَّجريِّ أَولاً والإعرابُ المحلُّ الثَّاني فهو يتحَّسسُ المعنى الذي يساقُ لَهُ الكلامُ, فإنْ أفادَ الإعرابَ الظَّاهرَ قبَّحَهُ وشنَّعَهُ وهجنَهُ ومضى يبحثُ عن غيرِهِ, وكمْ ردَّ أَمثلةً وتراكيبَ يظهرُ في بادئِ الأَمرِ مسايرَتُها لقواعدِ العربيَّةِ وانسجامُها معها؛ وذلكَ لأَنَّها في اعتباراتِهِ قد جفَتِ المعنى الذي سيقَتْ من أجلِهِ, وقد تضمَّنَتْ هذه التَّحقيقاتُ دراً مِن الفوائدِ التي ساقَها ابنُ الشَّجريِّ والتي جعلَتْ للأَمالي أَثراً ظاهراً في الدِّراساتِ القرآنيَّةِ بعدَهُ.

وقد انتظمَ البحثَ خمسةُ مباحثَ, خُصِّصَ الأَوَّلُ مِنها لدراسةِ النحوِ والإعرابِ والوقوفِ على أهمِّ التَّعريفاتِ التي قِيلَتْ فيهما, أمّا المبحثُ الثَّانيُ فجاءَ مكمِّلاً ومفصحاً عن المبحثِ الأَوَّلِ إذ تناولْتُ فيهِ جدليَّةَ المعنى والإعرابِ في الدَّرسِ النَّحويِّ وحرصْتُ كلَّ الحرصِ على أَن أنسبَ الآراءَ إلى أَصحابِها ما مكَّنني ذلكَ.

ثمَّ جاءَ المبحثُ الثَّالثُ ليتناولَ المعنى والإعرابَ عندَ ابنِ الشَّجريِّ والذي بُنيَتْ عليهِ هذهِ الدِّراسةَ, إذ كانَ المعنى الشغلَ الشَّاغلَ لكلِّ ترجيحاتِهِ وآرائِهِ. أمَّا المبحثُ الرَّابعُ فقد تناولْتُ فيهِ ما اختارَهُ ابنُ الشَّجريِّ مِن أوجهٍ إعرابيَّةٍ في القرآنِ الكريمِ و ردودِهِ على معربي القرآنِ ممَّنْ سبقُوه, أو قبولَهُ الرأْيَ الذي يتناسبُ والمعنى عندَهُ.

ثُمَّ جاءَ المبحثُ الخامسُ الذي خُصِّصَ لجهودِ ابنِ الشَّجريِّ في الأبياتِ الشِّعريَّةِ لعمالقةِ الشِّعرِ العربيِّ القديمِ وما دارَ مِن نقاشاتٍ حولَها وتحكُّمِ المعنى في هذه التَّوجيهاتِ أو التَّقديراتِ الإعرابيَّةِ. ثُمَّ جاءَتْ خاتمةُ البحثِ التي أجملْتُ فيها أهمَّ النتائجِ.

ولسْتُ بمدَّعٍ أنَّ بحثِي هذا قد خلا مِن الهفواتِ فخلوٌّ أيِّ عملٍ منها غايةٌ لا تدركُ مهما يسعَ صاحبهُ إلى توخي ذلكَ أو تجنُّبِ الوقوعِ فيها, واللهَ أسألُ أنْ يكونَ عملِي هذا خالصاً لوجهِهِ واللهُ وليُّ التَّوفيقِ.

المبـــــــحثُ الأوَّلُ

النَّحوُ والإعرابُ

إنَّ العلاقةَ بَينَ النّحوِ والإعرابِ عَلاقةٌ وَطَيْدةٌ هدفُها واحدٌ ولهذا نَجِدُ الكلامَ يتّجهُ على الاثنينِ وهم يقصدونَ واحداً منهما .

فالإعرابُ هو تَعبيرٌ عن مَعانٍ ناتجةٍ عَنْ تراكيبِ الكلامِ وهذهِ المعاني النّحويّة , فالإعرابُ نَحْوٌ مِنْ حَيثُ أنَّهُ تعبيرٌ عن المعاني النَّحويَّةِ ولهذا قالُوا عَنْ الألفاظِ المبنيّةِ بأنَّ لها مَوْضِعاً مِن الإعرابِ وأنَّ مواضعَها مرفوعةٌ أو مجرورةٌ أو غيرُ ذلكَ, وإنْ لم يتبيَّنْ فيها الإعرابُ فهي غيرُ معربةٍ في اللفظِ وإنَّما في المواضعِ [١] .

قالَ الدَّماميني " ت٨٢٨ه " ((والإعرابُ الأوَّلُ : لُغَويٌ بمعنى : الإبانةِ . والثَّانيُ : اصطلاحيٌّ , أُريدَ بهِ النَّحوُ أو إجراءُ الألفاظِ المركَّبةِ على ما تقتضيهِ صناعةُ العربيَّةِ كما يُقالُ: أعربَ هذهِ القصيدةَ إذا تَتَبَّعَ ألفاظَها , و بَيَّنَ كيفيةَ جَرْيِها على عِلْمِ النَّحوِ)) [٢] . وهذا يعني أنَّ الإعرابَ تعبيرٌ عن المعنى العامِ الذي يُمثلُ الموضوعُ جزءاً مِنه أو معنىً مِنْ معانيهِ و ليسَ الإعرابُ حَرَكَةً تَظْهرُ على الآخرِ فَحَسب ,

وَقَدْ عَرّفُوا النّحوَ بأَنَّهُ المعاني التي تنشأُ عن تراكيبِ الكلامِ , قالَ السَّكاكيّ " ت٦٢٦ه" عن علم النَّحوِ هو((أنْ تَنْحوَ مَعْرِفةَ كيفيةِ التَّراكيبِ فيما بَيْنَ الكَلِمِ لتأديةِ أَصلِ المعنى مُطْلقاً)) [٣].

وَقَالَ ابنُ الخشَّابِ "ت ٥٦٧ه" : ((إنَّ الإعرابَ في العَربيةِ هو الذي يُفرِّقُ بينَ المعاني المختلطةِ التي لو لَمْ يَدْخلِ الإعرابُ الكلمةَ التي تَتَعاقبُ عليها تِلْكَ الكلماتُ لالتبسَتْ)) [٤] .

وقد يُسمى النّحوُ إعراباً والإعرابُ نحواً سَماعاً ؛ لأنَّ الغرضَ طَلَبُ علمٍ واحدٍ[٥] . ويذكرُ الجرجانيُّ " ت٤٧١ه" في دفاعِهِ عَنْ علمِ النّحوِ أَنَّ أَفْضليةَ الإعرابِ هي أَنَّهُ يَسْتَخرجُ الكامِنَ مِن الأَغراضِ [٦]. ويَرى بعضُ النُّحاةِ أَنَّ النَّحوَ هو الإعرابُ ولا فَرْقَ بينهما, جاءَ في اللِّسانِ وإنَّما سُمِّيَ الإعرابُ إعراباً لتبيينهِ وإيضاحِهِ ((والإعرابُ الذي هو النَّحوُ إنَّما هو الإبانةُ عَنْ المعاني بالأَلفاظِ, وأَعربَ كلامَهُ إذا لم يلحنْ في الإعرابِ)) [٧]. وهذا غيرُ دقيقٍ إذ الإعرابُ ما هو إلّا جزءٌ مِن النَّحوِ وبينهما عمومٌ وخصوصٌ.

والحقيقةُ أَنَّ الإعرابَ لَيْسَ هو النَّحو بَلْ ((إنَّ نسبةَ الإعرابِ إلى عِلْمِ النَّحوِ كَنِسبةِ العلاجِ إلى علمِ الطِّبِّ , ونِسْبَةَ الإفتاءِ إلى علمِ الفقهِ ؛ فما كلُّ مَن قَرأَ النَّحوَ يُحسِنُ الإعرابَ , كما أَنَّ كلَّ مَن قرأَ الطِّبَّ لا يُحْسنُ العلاجَ وكلَّ مَن قرأَ الفقهَ لا يُحسنُ الإفتاءَ , لأَنَّ تَنْزيلَ الصُّورِ الجزئيةِ على القوانينِ الكليَّةِ يَحْتاجُ قدراً زائداً)) [٨] .

ومِنْ أجلِ أَهميَّةِ الإعرابِ ودورِهِ في فَهمِ التَّراكيبِ قِيْلَ: الإعرابُ حليةُ الكلامِ و وشيَّهُ, قالَ ابنُ قتيبةَ " ت٢٧٦ه" في حديثِهِ عن العربيَّةِ : ((ولها الإعرابُ الذي جعلَهُ اللهُ وشيَّاً لكلامِها وحليةً لنَظْمِها وفارقاً في بعض الأَحوالِ بينَ الكلامينِ المتكافئينِ والمعنيينِ المختلفينِ...))[٩] .

ويقولُ البجّاوي (د.ت) في حديثِهِ عَنْ إعرابِ القرآنِ : ((وهذا الفَنُّ نشأَ مَعَ النَّحوِ واستعانَ بهِ المفسرِّونَ في تَوْضيحِ الآياتِ في كُتبِهِم المُفَسِّرةِ)) [١٠] .

وإذا كانَ النَّحوُ هو عمادُ علومِ العربيَّةِ , فالإعرابُ هو خلاصتُهُ, لا يملكُ زمامَ النّحوِ مُتَعلّمٌ إلا إذا ملكَ الإعرابَ وبمعنى آخرَ فإنَّ الإعرابَ هو ثمرةُ النَّحوِ أَو هو النَّحو التطبيقي[١١], وهو ما يُعرفُ اليومَ بالنَّحوِ الوظيفيِّ التَّطبيقيِّ.

إنَّ الإعرابَ شاملٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ وهذا يقودُنا إلى أنَّ الإعرابَ معنىً أَكبرُ مِن مجرَّدِ الدَّلالةِ على النَّحوِ وإنَّما يعني فصاحةَ اللُّغةِ حيثُ فَطَنَ العلماءُ في ذلكَ الوقتِ إلى الحركاتِ الإعرابيَّةِ و دورِها في أَداءِ المعنى ونقدِهم لِمَن يحيدُ عنها, وذلكَ قبلَ أَنْ يضعَ النحاةُ قواعدَهم[١٢].

ومِن هُنَا نَتوصَّلُ إلى أَنَّ الإعرابَ عُنْصرٌ مِن عناصرِ النَّحوِ فالنَّحوُ كلٌّ والإعرابُ بعضُ هذا الكلِّ, ولو كانَ النَّحوُ هو الإعرابُ لَكانَتْ اللُّغاتُ غيرُ المعربةِ كالإنكليزيَّةِ مثلاً لا يوجدُ فيها نحوٌ (١٣).

وخلاصةُ القولِ كما نشأَ لدينا علمٌ متميِّزٌ عَن النَّحوِ وهو علمُ الصَّرفِ كذلكَ نشأَ فنُّ الإعرابِ, وفي الجملةِ علمُ النَّحوِ أَخذَ يستقلُّ وكانَ استقلالُهُ في ظِلِّ القرآنِ الكريمِ؛ لأَنَّ أَوَّلَ ما تَناولَ النَّحويونَ في هذا المضمارِ أَنَّهم بنُوا استشهادَهم في أَكثرِهِ على القرآنِ ثُمَّ أَخذَ عِلمَ إعرابِ القرآنِ يَخْلو وَحْدَهُ ويكوِّنُ عِلماً مستقلّاً قائماً بنفسِهِ (١٤). فما الإعرابُ بصورتِهِ الحاليَّةِ إلاّ طريقٌ لِفَهْمِ المعنى و تحليلِ التَّراكيبِ وَتَذوُّقِ النُّصوصِ, وهذا هو معنى الإعرابِ عِنْدَ علمائنا السابقينَ الذينَ فهمُوا الإعرابَ على هذا الوجهِ , فاندفعُوا يخدمونَ بهِ كتابَ اللهِ تعالى وسنَّةَ نبيِّهِ (صلى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ الكرامِ وصحبهِ الطَّيبينَ) .

المبـــــــحثُ الثّانيُ

جدَليَّةُ المعنى والإعراب :

يَنْبَغي عَلَيْنا أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ الصِّلَةَ بينَ المعنى والإعرابِ كانَتْ وثيقةً في بدايتِها . فقدْ كانَتْ النشأَةُ واحدةً , فأَهلُ المعاني مُعْربونَ, فالإعرابُ إذن مِن مضامينِ كتبِ المعاني لا يَنفكُّ عَنْها, فَنَجِدُ فيها تقريرَ القواعدِ و إثارةَ المسائلِ الإعرابيَّةِ, فكانَتْ كُتُبُ معاني القرآنِ النُّواةَ الأُولى للتَّفسيرِ النَّحويِّ للقرآنِ, فأَصحابُ كتبِ المعاني إنَّما يفسرونَ القرآنَ في ضوءِ إعرابِهم للآياتِ (١٥).

وَرَجَّحَ آخرونَ أَسْبقيّةَ الإعرابِ على المعاني مِن حَيْثُ الاشتغالِ بهِ لا السَّبقِ في التَّأليفِ إذ قالَ : ((وكانَ النَّحوُ عمادَ هذهِ العلومِ كُلِّها , نَشَأَ في ظِلِّ علمِ التَّفْسيرِ, الذي كانَ أَوَّلَ عِلمٍ قرآنيٍّ وما نَظنُّ النَّحوَ تَخَلَّفَ عَنْهُ كثيراً بَلْ قَدْ يُعَدُّ النَّحوُ أَسبقَ مِن التَّفسيرِ, إذا نَظرْنا إليهما علمينِ لا مُحاولتينِ)) (١٦).

ويقولُ باحثٌ آخر في المعنى نفسِهِ : ((وإذا ما شئْنَا ترجيحَ أَسبقيَّةِ أَحدِهما على الآخرَ فإنَّنا نميلُ إلى تَرْجيحِ الإعرابِ على المعاني باعتبارِ أَنَّ عُلَماءَ السَّلَفِ كانُوا أَكثرَ حِرْصاً على إعرابِهِ بِمَا رأَيْنَا من توصياتِهم , وبما وَقَفْنا على بعضِ آثارِهم وأَنَّ النُّحاةَ الأَوائلَ كانُوا أَكثرَ تعرُّضاً لَهُ واهتماماً بِهِ, كما يبدو من كتابِ سيبويهِ أَقدمِ نصٍّ وصلَ إلينا, ولو كُتبَ لغيرِهِ مِمَّنْ سبقوهُ البقاءُ لَتبيَّنَ لَنَا الأَمرُ وكفينَا عناءَ البحثِ... لأَنَّ الإعرابَ يُميّزُ المعانيَ ويُوقِفُ على أَغراضِ المتكلِمينَ فكانَ البَدْءُ بِهِ أَولى للوصولِ إلى معرفةِ أَحوالِ الكَلمِ ومبتغاهُ. وهذهِ الأَسبقيَّةُ التي رجَّحْنَاهَا لا نَعْني بهَا السَّبقَ في التَّأليفِ وإنَّما نَعني بها أَنَّ الاشتغالَ بالإعرابِ والاهتمامَ بِهِ كانَ سابقاً على الاشتغالِ بالمعنى))[١٧] .

إنَّ العلاقةَ بينَ الإعرابِ والمعنى هي التي تُبيِّنُ لنا تأثُّرَ المفرداتِ ببعضِها ضمنَ السِّياقِ المعني الذي يؤولُ إليهِ التَّغييرُ في الإعرابِ لتغييرِ المعنى وما يكوِّنُ من دلالاتٍ ومفهوماتٍ معينةٍ قَدْ تتداخلُ ضمنَ الأَساليبِ والعلاقاتِ المتنوِّعةِ التي تتَّصلُ بموضوعاتِ النَّحوِ .

ومعاني القرآنِ كما تقولُ الدّكتورة هُدُى قُراعة : ((أَشملُ من إعرابِ القرآنِ فإذا كانَ الإعرابُ فرعُ المعنى كما يُقالُ , فتكونُ المعاني أَشْمَلَ من الإعرابِ فالإعرابُ فَرْعٌ والمعاني أَصْلٌ))[١٨]

قالَ المبرِّدُ "ت٢٨٥ه" ذاكراً فضلَ الإعرابِ : ((وأَفضلُ العلومِ بَعْدَ عِلْمِ اللُّغةِ, إعرابُ الكلامِ, فإنَّ بذلكَ يُقرأُ القرآنُ وعليه تُروى الأَخبارُ والأَشعارُ, وبهِ يُزيِّنُ المَرْءُ كتابَهُ ويُحَلِّي لَفْظَهُ))[١٩] .

إنَّ الإعرابَ من العلومِ التي يَحتاجُها المفسِّرُ ((لأَنَّ المعنى يتغيَّرُ ويختلفُ باختلافِ الإعرابِ, عن الحسنِ أَنَّه سُئِلَ عن الرَّجلِ يَتَعَلَّمُ العربيَّةَ يلتمسُ بها حُسْنَ المنطقِ ويقيمُ بها قراءَتَهُ فقالَ الحسنُ : فَتَعلّمَها فإنّ الرَّجلَ يقرأُ الآيةَ فيعنى بها فيهلكُ فيها))[٢٠] .

إنَّ المتتبعَ لكتابِ سيبويهِ الواقفَ على تحليلاتِهِ وتحليلاتِ بَعْضِ شيوخِهِ لآياتٍ من القرآنِ الكريمِ يصلُ إلى يقينٍ بأَنَّ تحليلاتِهم جمعَتْ بينَ التَّوجيهِ الإعرابيِّ والتَّعليلِ النَّحويِّ واللُّغويِّ من حيثُ التَّراكيبِ والأَلفاظِ وبينَ التَّفسيرِ من حيثُ معنى الآياتِ ومضمونِها , وهي تعليلاتٌ عميقةٌ لآياتِ الكتابِ المبينِ ممَّا يؤكدُ أَنَّ غرضَهم كانَ خدمةَ القرآنِ من خلالِ اللُّغةِ والنَّحوِ والإعرابِ الذي هو فرعُ المعنى[٢١].

كانَ سيبويهِ يَحرصُ كُلّ الحرصِ على أَنْ يُصَحّحَ المعنى قَبْلَ أَنْ يُصَحِحَ الإعرابَ, وعنايتُهُ به قَبلَ عنايتِهِ باللَّفظِ, ولو أَنَّهُ تعارضَ أَقوى الرأيينِ إعراباً ومعنىً الذي يقتضيهِ الحالُ, رَجَعَ إلى الأَقوى ما دامَ المعنى يأتلفُ به ويَطّردُ مَعَهُ[٢٢] .

فالمعنى عندَهُ أولاً والإعرابُ ثانياً فهو يَتَحسُّس المعنى الذي يُساقُ لَهُ الكلامُ فإنْ أفادَ الإعرابُ الظاهرَ قَبحَه وَهَجّنَه ومضى يَحْتالُ لِغيرهِ ((وكمَ رَدَّ أمثلةً وتراكيبَ يظهرُ في أَوَّلِ الأَمرِ مسايرتُها للقواعدِ العربيَّةِ وانسجامُها معَها وذلكَ ؛ لأَنَّها في اعتبارهِ قد جفتِ المعنى وجانبتهُ))[٢٣].

وممَّا يَدلُّ على تلاحق الإعرابِ والمعنى ما نَقلهُ ثعلب "ت٢٩١ه" عن فصحاءِ العربِ قالَ: ((العربُ تُخرِجُ الإعرابَ على الأَلفاظِ دونَ المعاني ولا يُفسِدُ الإعرابُ المعانيَ, وإذا كانَ الإعرابُ يُفسِدُ المعنى فليسَ مِن كلامِ العربِ وإنَّما صَحَّ قولُ الفرّاء؛ لأَنَّهُ عَمِلَ النَّحوَ والعربيَّةَ على كلامِ العربِ فقالَ : كلُّ مسألةٍ وافقَ إعرابُها معناهَا , ومعناهَا إعرابُها فهو صحيحٌ وإنَّما لَحِقَ سيبويهِ الغلطُ, لأَنَّهُ حملَ كلامَ العربِ على المعنى دونَ الأَلفاظِ ولم يُوجدْ في كلامِ العربِ وأَشعارِ الفحولِ إلَّا ما المعنى مطابقٌ للإعرابِ والإعرابُ مطابقٌ للمعنى)) [٢٤] . واستدركَ قائلاً : ((وما نقلَهُ هشام عن الكسائيِّ فلا مَطْعَنَ فيهِ وما قاسَهُ فَقَدْ لَحَقَهُ فيهِ المَغْمَزُ , لأَنَّهُ سَلَكَ بعضَ سبيلِ سيبويهِ فعمِلَ العربيَّةَ على المعاني وتركَ الأَلفاظَ والفرَّاءُ حملَ العربيَّةَ على الأَلفاظِ والمعاني فَبَرعَ واستحقَّ التقدّمةَ)) [٢٥].

ولَيْتَ شعري أَيُّ غَلَطٍ لَحِقَ سيبويهِ وهو إمامُ النُّحاةِ وأَنَّهُ لا يمكنُ بحالٍ مِن الأَحوالِ أَنْ يُحمّلَ سيبويهِ تبعةَ فهمِ غيرهِ لعباراتِهِ في الكتابِ فهماً غيرَ صحيحٍ فإذا كانَتْ عباراتُ سيبويهِ جَزْلةً دقيقةً فإنَّ على قارئِ كتابِهِ أَنْ يرتفعَ إلى مستواه ويسألَ أَهلَ الشَّأنِ والاختصاصِ عَمَّا عَسُرَ عليهِ فَهمُهُ وقديماً قالَ أَبو سعيد الضَّرير" ت بحدود ٢٥٣ه – ٢٥٨ه " لأَبي تمام:

((لِمَ لا تقولُ ما يُفهمُ ؟ فردَّ عليهِ أَبو تمام: يا أَبا سعيدٍ : ولِمَ لا تفهمُ ما يُقالُ ؟)) [٢٦] .

ويبدو لي: أَنَّ الباحثَ في النَّحوِ العربيِّ يجدُ نَفسَهُ مَدْفوعاً إلى النَّظرِ والتَّفتيشِ في كتابِهِ بوصفِهِ أَوَّلُ أَثرٍ نحويٍّ باقٍ يمثِّلُ جهودَ المرحلةِ الأُولى بل يُمثِّلُ نَضْجَ الفَهْمِ النحويِّ الرَّاشدِ الذي يعنى بتمييزِ التَّراكيبِ وكشفِ خصائصِهَا وتواؤمِها معَ ملابساتِها .

فسيبويهِ كما يقولُ الشَّاطبيُّ : ((وإنْ تكلَّمَ في النَّحوِ, فقد نَبَّهَ في كلامِهِ على مقاصدِ العربِ , وأنحاءِ تصرفاتِها في أَلفاظِها ومعانيها , ولمْ يقتصرْ فيهِ على بيانِ أَنَّ الفاعلَ مرفوعٌ والمفعولُ منصوبٌ ونحوَ ذلكَ , بل هو يبيِّنُ في كلِّ بابٍ ما يليقُ بهِ حتَّى إنَّهُ احتوى على علميّ المعاني والبيانِ ووجوهِ تصرفاتِ الأَلفاظِ والمعاني)) [٢٧] .

وكَشْفُ الإعرابِ عن المعنى جانبٌ مُهمٌ مِنْ جوانبِ الصِّناعةِ النَّحويَّةِ عندَ الرُّمانيِّ "ت٣٨٤ه" إذ لا يجوزُ للنَّحويِّ عندَهُ أَنْ يُجانِبَ المعنى ويَهْتَمَّ بظاهرِ الإعرابِ, لأَنَّ معاني النَّحوِ ليستَ علاقاتٍ ظاهريَّةً بينَ الأَلفاظِ وإنَّما هي دلائلُ تُعينُ الوظائفَ المعنويَّةَ للأَلفاظِ في سياقِ الكلامِ ويُلَمِّحُ الرُّمانيُّ على ضرورةِ رعايةِ المعنى فيقولُ: ((ولا تَنْظُرُ إلى ظاهرِ الإعرابِ وتَغْفَلُ المعنى الذي يَقعُ عليهِ الإعرابُ لتكونَ قد ميَّزتَ فيما تجيزُهُ أَو تمتنعُ منْهُ صوابُ الكلامِ مِن خطئِهِ , فإنَّ صِناعَةَ النَّحوِ مبنيَّةٌ على تمييزِ صوابِ الكلامِ مِن خطئِهِ على مذاهبِ العربِ بطريقِ القياسِ الصَّحيحِ)) [٢٨] .

وما قولُ الرُّمانيِّ : ((ولا تَنظرْ إلى ظاهرِ الإعرابِ وتغفلْ المعنى...)) إلَّا رَبْطٌ للإعرابِ بوظيفتِهِ الأَصليَّةِ في إيضاحِ وفَهْمِ المعنى, وهو الهدفُ مِن دراسةِ النَّحوِ والتَّعمقِ فيهِ.

إنَّ العلاقَةَ بينَ المعنى والإعرابِ عالجَها النَّحويونَ في كلِّ عصرٍ إذ تعرَّضَ لها ابنُ جنّي "ت٣٩٢ه" في مواضعَ كثيرةٍ مِن كتابِهِ الخصائص, قالَ : ((فإنْ أَمكنَكَ أَنْ يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سَمْتِ تفسيرِ المعنى فهو ما لا غايةَ وراءَهُ وإنْ كانَ تقديرُ الإعرابِ مخالفاً لتفسيرِ المعنى تقبَّلْتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليهِ وَصَحَّحتَ طريقَ الإعرابِ حتى لا يَشذَّ شيءٌ مِنها عليكَ))[٢٩]. وقالَ في بابِ تجاذبِ المعاني والإعرابِ : ((وذلكَ أَنَّكَ تجدُ في كثيرٍ مِن المنثورِ والمنظومِ الإعرابَ والمعنى متجاذبينِ : هذا يدعوكَ إلى أَمرٍ وهذا يمنعُكَ مِنهُ فمتى اعتورا كلاماً ما أَمسكْتَ بعروةِ المعنى وارتحْتَ لتصحيحِ الإعرابِ)) [٣٠] . وابنُ جنِّي بهذا الرأْيِ لم يُخْفِ وفي مواطنٍ كثيرةٍ تأَثُّرَهُ بسيبويهِ بحيثُ يصوِّرُ أَحياناً بكلِّ تواضعٍ أَنَّهُ يقومُ بدورِ الشَّارحِ لما يقولُهُ سيبويهِ, قالَ عن المعنى ودورِهِ في التَّراكيبِ النَّحويَّةِ :

((وعلى كلِّ حالٍ فإذا كانَ الكلامُ إنَّما يُصْلِحُهُ أَو يُفسِدُهُ معناه وكانَ هذا المعنى صحيحاً مستقيماً لم أَرَ بهِ بأْساً)) [٣١] .

وإذا ما عدنَا إلى التُّراثِ القرآنيِّ وجدْنا أَنَّ الشَّيخَ عبدَ القاهرِ الجرجانيِّ "ت٤٧١ه" بنى نظريَّتَهُ المعروفةَ على هذهِ العلاقةِ بينَ الإعرابِ والمعنى وقد شُغلَ النَّاسُ بها إلى يومِنا هذا والتي مِن أَهمِّ ركائزِها توخي معاني النَّحو, يقولُ فيها: ((ليسَ النَّظمُ إلَّا أَنْ تضعَ كلامَكَ الوضعَ الذي يقتضيهِ علمُ النَّحوِ وتعملُ على قوانينِهِ وأُصولِهِ)) (٣٢) .

وقد كانَ جهدُ الإمامِ عبدِ القاهرِ الجرجانيِّ يمثِّلُ في حقيقتِهِ اتِّجاهاً ناضجاً لفهمِ معنى النَّحوِ إذ كانَ هذا الاتِّجاهُ ينظرُ للنَّحوِ على أَنَّه تحصيلُ الخبراتِ المتنوِّعةِ بأَساليبِ العربيَّةِ وتراكيبِها لا على أَنَّهُ التَّمييزُ بينَ صحَّةِ الكلامِ وخطئِهِ فحسب (٣٣).

يقولُ الدُّكتورُ مازن مبارك في هذا الشَّأْنِ: ((ولاشكَّ أَنَّ النَّحويَ الذي يُخرجُ وجهاً مِن وجوهِ الإعرابِ غيرَ واعٍ إصابةَ المعنى المقصودِ هو نحويٌّ لم يفهمْ صنعتَهُ ولم يتمثَّلْ الغايةَ في عملِهِ))(٣٤) .

وكما أَنَّ الإعرابَ يتوقَّفُ على المعنى فإنَّ المعنى أَيضاً يتوقَّفُ على الإعرابِ, ومِن ثَمَّ عَدَّ العلماءُ معرفةَ المعنى أَهمَّ فوائدِ إعرابِ القرآنِ وعدُّوا إعرابَ القرآنِ أَصلاً مِن أُصولِ الشَّريعةِ(٣٥). فلا غرابةَ أَنْ يتوَّجهَ جُلُّ معربي القرآنِ إلى علاقةِ الإعرابِ بالمعنى وابتعادِهم عَن كلِّ إعرابٍ يفسدُ المعنى قالَ الزَّجاجُ " ت٣١٠ه " : ((في توجيهِ إعرابِ قولِهِ تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام :٩٤] الرَّفْعُ أَجودُ , ومعناه لقد تقطَّعَ وصلُكم والنَّصبُ جائزٌ. المعنى: لقد تقطَّع ما كنْتُم فيهِ مِن الشركةِ بينَكم)) (٣٦) والملاحظُ أَنَّ الزَّجاجَ تنبَّهَ إلى المعنى في توجيهِ الإعرابِ وصرَّحَ بهِ. قالَ الواحدي " ت٤٢٨ " : ((وقلَّ مَن تراه يعنى بسوق اللَّفظِ على التَّفسيرِ وإفراغِهِ في قوالبِ المعاني حتَّى يأْتي بهِ متسقاً مِن غيرِ ترجُّحٍ , ومطَّرداً مِن غيرِ تخاذلٍ)) (٣٧).

وممَّا لاشكَ فيهِ أَنَّ كلامَ اللهِ- جَلَّ وعلا – أَفصحُ الكلامِ فلذلكَ ينبغي أَنْ نتخيَّرَ لَهُ أَفصحَ الوجوهِ وأَحسنِها, وقد صرَّحَ أَبو حيان الأَندلسي (ت٧٤٥ه) بذلكَ عندَما بيَّنَ منهجَهُ في إعرابِ القرآنِ وذكرَ: ((أَنَّهُ ينبغي أَنْ يُحْمَلَ على أَحسنِ إعرابٍ وأَحسنِ تركيبٍ؛ إذ كلامُ اللهِ تعالى أَفصحُ الكلامِ, فلا يجوزُ فيهِ جميعُ ما يجوّزُهُ النُّحاةُ في شعرِ الشَّمَّاخِ والطِّرمَّاحِ وغيرِهما مِن سلوكِ التَّقاديرِ البعيدةِ والتَّراكيبِ القَلِقَةِ والمجازاتِ المعقَّدةِ ٠٠٠)) (٣٨).

وفي مباحثِ النَّحوِ كما في مجالسِ العلماءِ ومناظراتِهم وأَماليهم وفي حلقاتِ الدَّرسِ شواهدُ قاطعةُ الدَّلالةِ على أَنَّهم كانُوا يعلمونَ أَنَّ الإعرابَ قد يوجهُ المعنى ويؤثِّرُ فيهِ، إذ كانُوا يربطونَ فيهِ بعضَ مسائلِ الفقهِ وأَحكامِ التَّشريعِ, قالَ أَبو حيان التوحيديّ " ت٤١٤ه " :

((انظرْ – فديتُكَ – إلى أَثرِ النَّحوِ في هذا القدْرِ اليسيرِ، وتَعَجَّبَ عندَهُ مِن أَبي حنيفةَ الصُّوفيِّ حينَ قالَ لكَ: إنَّ اللهَ عَزّ وَجَلَّ أمَرَنَا بالطَّاعةِ والإيمانِ وإنْ لم يأْمرْنا بالنَّحوِ، وإنَّا فهات أَنَّهُ يدلُّ على أَنَّهُ أمَرنا بأَنْ نَتعلَّمَ ضربَ عبدِ اللهِ زيداً. وقد رأيْتَ رَوَغانَهُ عن تحصيلِ الحُجَّةِ في معرفةِ ذلكَ: أَلا يَعلَمُ أَنَّ الكلامَ كالجسمِ والنَّحوَ كالحْليَةِ، وأَنَّ التَّمييزَ بينَ الجسمِ والجسمِ إنَّما يقعُ بالحلى القائمةِ والأَعراضِ الحالّةِ فيهِ، وأَنَّ حاجتَهُ إلى حركةِ الكلمةِ بأَخذِهِ وجوهَ الإعرابِ حتى يتميَّزَ الخطأُ مِن الصَّوابِ كحاجتِهِ إلى نفسِ الخطابِ. وليسَ على كلامِهِ قياسٌ، ولا في ركاكةِ بني جنسِهِ التباسٌ، وإنَّما غَرَّهُ مَن هو أَنقصُ مِنهُ فطرةً، وأَخسُّ نظراً وفكرةً. أَتراه يصلُ إلى تخليصِ اللَّفظِ المبنيِّ على معنى دونَ اللَّفظِ المبني على معنى آخرَ، إلَّا بحفظِ الأَسماءِ وتصريفِها؟ أَو تراه يقفُ على تحصيلِ المعنى المدفونِ في هذا اللَّفظِ دونَ المعنى المدفونِ في هذا اللَّفظِ إلَّا بتمييزِ وجوهِ حركاتِ اللَّفظِ؟ فبانَ لكَ أَنَّ الحالفَ بالتَّوريةِ في يَمينِهِ: واللهِ ما رأيتُهُ، وهو يريدُ ما ضَرَبْتُ رئَتَهُ، و واللهِ ما قَلَبْتُهُ، وهو يريدُ: ما ضربْتُ قَلْبَهُ، ليدفعَ عن نفسِهِ ضيماً نَزَلَ بهِ بما يُفهمُ مِن الرُّؤيةِ والقلبِ الذي هو العكسُ، إنَّما يبرأُ مِن الحنثِ ويتخلَّصُ مِن الضَّيمِ لقيامِهِ بحفظِ اللُّغةِ, كذلكَ مَن يعرفُ الفرقَ الواقعَ بينَ الإعرابِ الذي هو حركةُ آخرِ الكلمةِ في قولِهِ: أَنتِ طالقٌ إنْ دخلْتِ الدَّارَ، وأَنتِ طالقٌ أَنْ دخلْتِ الدارَ، وفي قولِهِ تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس:٧٦]. وأَنّا نَعْلَمُ فرقَ، متى لمْ يقفِ عليه زَلَّ إلى الكفرِ)) [٣٩] .

إنَّ الصِّناعةَ النَّحويَّةَ يجبُ أَنْ تخضعَ للمعاني لا أَنْ تخضعَ المعاني لها ؛ لأَنَّ مقصودَ المتكلِّمِ واحدٌ لا يختلفُ وأَمَّا وجوهُ الإعرابِ فتحتملُ معانيَ متعددةٍ وهو عملُ النَّحويِّ ولا ينبغي أَنْ نَلزمَ القائلَ بأَنْ يقصدَ ما يريدُهُ المعربُ وعلى هذا, يمكنُ النَّظرُ إلى الرأْيِ القائلِ: ((إنَّ العملَ في تصوُّرِ النّحويينَ لَمْ يكنْ تأْثيرُ لفظٍ في لفظٍ آخرَ , وإنَّما المعنى هو الذي يقتضي تغييرَ المواقعِ الإعرابيَّةِ , وليستَ الأَلفاظُ إلَّا دلالاتٌ على المعنى)) [٤٠] بأَنَّهُ يَدلُّ على صحَّةِ هذهِ التَّغيراتِ الحاصلةِ في التَّراكيبِ على تغيُّرِ الإعرابِ [٤١] .

ومِن الجديرِ بالإشارةِ أَنَّ النَّحويينَ الذينَ تناولُوا إعرابَ القرآنِ قد فَرَّقُوا بينَ تفسيرِ الإعرابِ وتفسيرِ المعنى فتفسيرُ المعنى لا يُعَدُّ بالصِّناعةِ النَّحويَّةِ, أَمَّا تفسيرُ الإعرابِ فلا بُدَّ فيهِ مِن الصِّناعةِ النَّحويَّةِ ومِن ذلكَ ما ذكرَه أَبو حيان الأَندلسي رَدّاً على الزمخشري رأيَهُ في إعرابِ قولِهِ تعالى: ﴿ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٣]

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ((فَلَا تَعْتَدُوا عَلَى الْمُنْتَهِينَ لِأَنَّ مُقَاتَلَةَ الْمُنْتَهِينَ عُدْوَانٌ وَظُلْمٌ، فَوُضِعَ قَوْلُهُ: إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ، مَوْضِعَ: عَلَى الْمُنْتَهِينَ انْتَهَى كَلَامُهُ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا عَلَى تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ فَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّ: عَلَى الْمُنْتَهِينَ، لَيْسَ مُرَادِفًا لِقَوْلِهِ: إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ، لِأَنَّ نَفْيَ الْعُدْوَانِ عَنِ الْمُنْتَهِينَ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ عَلَى الظَّالِمِينَ إِلَّا بِالْمَفْهُومِ مَفْهُومِ الصِّفَةِ. وَفِي التَّرْكِيبِ الْقُرْآنِيِّ يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ عَلَى الظَّالِمِينَ بِالْمَنْطُوقِ الْمَحْصُورِ بِالنَّفْيِ وَإِلَّا، وَفَرْقٌ بَيْنَ الدَّلَالَتَيْنِ، وَيَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ. أَلَا تَرَى قَوْلَهُ: فَوُضِعَ قَوْلُهُ: إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ، مَوْضِعَ: عَلَى الْمُنْتَهِينَ؟ وَهَذَا الْوَضْعُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ...)) [٤٢]

وقد تنبَّهَ الدُّكتورُ علي النَّجديّ إلى هذهِ العلاقةِ بينَ المعنى والإعرابِ إذ قالَ : ((فنحنُ حينَ نقرأُ قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء: ٥٩] لا نأْمنُ للنَّظرةِ الأُولى أَنْ نَفهمَ " مُبصْرةً " بمعنى ذاتَ بصرٍ, وأَنْ نَجْعلَها تبعاً لذلكَ حالاً مِن النَّاقةِ وصفةً لها, بل هذا هو الذي يُسبق إليهِ الفَهم فعلاً , وبحسبه المعنى المراد , ولِمَ لا ؟! أليستْ مُبصرةً قد جاءَتْ تاليةً للنَّاقةِ ووقعَتْ مِنها موقعَ الحالِ مِن صاحبِها ؟ أَليسَ الإبصارُ مِن صفاتِ الإبلِ وحالاً مِن أحوالِها ؟ فما يَمْنَعُ إذاً أَن تكونَ كذلكَ؟ لكنَّهُ حينَ يُفكِّرُ في الآيةِ ويصلُها بما قبلَها وما بعدَها فيجدَها هكذا: (مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا) هنالكَ يتبيَّنُ أَنَّ صدرَ الآيةِ يذكرُ سببَ امتناعِ اللهِ عن إرسالِ الآياتِ التي اقترَحَتْها قريشُ على الرَّسولِ حَتّى تصدّقَهُ وتؤمنَ برسالتِهِ كما أَرسلَ الآياتِ التي اقترحَتْها الأُممُ على رسلِها السَّابقينَ ويتبيَّنُ أَنَّ آخرَها يُشيرِ إلى عاقبةِ قومِ صالحَ حينَ أُرسلَتْ إليهم الآيةُ التي اقترحوها عليهِ: أَنَّهم كذَّبُوا بها فلا يلبثُ حينئذٍ أَنْ يعدلَ عن فهمِهِ الأَوَّلُ ويذهبُ في معنى الآيةِ المذهبَ القويمَ الذي يتَّسقُ مَعَ ما قبلِها وما بعدِها فيجعلَ " مبصرةً " صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُهُ "آيةً" لأَنَّ الكلامَ في الآياتِ لا في النُّوقِ , فالنَّاقةُ إِنَّما ذُكرَتْ هنا لأَنَّها آيةٌ لا لأَنَّها ناقةٌ وكفى)) [٤٣] .

وممَّا سبقَ يَتبيَّنُ لنا أَنَّ النَّحوَ العربيَّ ليسَ عقيماً حتى يُقالَ إِنَّ هناكَ خلافاً في الإعرابِ وإِنَّهُ يجوزُ كذا وكذا مِن الوجوهِ والإعراباتِ دونَ مراعاةِ المعنى الدَّقيقِ لذلكَ فعلى طالبِ العلمِ أَلَّا ينظرَ للنَّحوِ على أَنَّهُ جثَّةٌ هامدةٌ أَو قواعدُ صماءُ بل النَّحوُ يَحتاجُ إلى تَدَبُّرٍ ودربةٍ لِفهمِ المعنى والشُّعورِ بهِ لأَنَّ الإعرابَ يوقفُكَ على أَغراضِ المتكلِّمينَ وهذا ما سنراه عندَ ابن الشَّجريِّ في المباحثِ اللَّاحقةِ مِن هذهِ الدِّراسةِ إِنْ شاءَ اللهُ .

المبـــــــحثُ الثَّالثُ

المعنى والإعرابُ عندَ ابنِ الشَّجريِّ :

الإعرابُ – كما بيَّنا فيما سبقَ مِن أوراقٍ – لَهُ صِلةٌ وثيقةٌ بالمعنى لا تنفكُ عنْهُ حتى قِيلَ قديماً: إنَّه فرعُ المعنى, وهذا هو النَّهجُ القويمُ الذي اتَّبعَهُ ابنُ الشَّجريِّ في الأمالي.

لقد عُني ابنُ الشَّجريِّ بالمعنى كثيراً واعتمدَهُ في كثيرٍ مِن ترجيحاتِهِ بينَ إعرابٍ وآخرَ فلا يكونُ الإعرابُ مُستقيماً لديهِ ما لَمْ يَسْتقمْ المعنى بل نَراه في أَحيانٍ كثيرةٍ يُردُّ الإعرابَ لِعَدَمِ موافقتِهِ المعنى بغضِّ النَّظرِ عن الصِّناعةِ النَّحويَّة التي ربُّما قَدَّمَها بعضُ النَّحويينَ على المعنى واعتسفَ العبارةَ وأَوَّلَها وَذَهَبَ بها بَعيداً كُلَّ البعدِ حتى تستقيمَ لهُ الصِّناعةُ النَّحويَّةُ.

ومِن خلالِ قراءَتي المتفحصةِ لكتابِ الأَمالي لابنِ الشَّجريِّ استوقفني هذا الحشدُ الهائلُ مِن الوجوهِ الإعرابيَّةِ في آياتِ القرآنِ الكريمِ وشواهدِ الشِّعرِ العربيِّ القديمِ – فوجدتُ الرَّجلَ حريصاً كلَّ الحرصِ على أنْ يُصْلِحَ المعنى قَبْلَ أنْ يُصلحَ الإعرابَ وعنايتُهُ بهِ قَبْلَ عنايتِهِ باللَّفظِ ولو أنَّهُ تعارضَ لديهِ أَقوى الرأيينِ إعراباً ومعنى فالذي يقتضيهِ الحالُ رجعَ إلى الأَقوى ما دامَ المعنى يأتلفُ بهِ ويطَّردُ معَهَ وكم عابَ على النَّحويينَ الذين سبقُوا حِرصَهم على الإعرابِ أَوَّلاً وإن فَسَدَ بهِ المعنى فلم يكنْ طبقَ الغرضِ الذي عنَاهُ المتكلِّمُ ومِن أَجلِ هذا يعرضُ إلى ما أُشكلَ معنَاهُ وأَنبَهم موقعَهَ بالتَّفسيرِ والتَّحليلِ مصرِّحاً في مواضعَ كثيرةٍ بأَنَّ الحاملَ لهُ على ذكرِ المعنيينِ هو أَنْ يُظهرَهُ الإعرابُ ذلكَ كُلُّهُ مِن أَجلِ قيامِ المعنى في ذهنِهِ أَوَّلاً.

ووَجَدْتُ ابنَ الشَّجريِّ في أَماليهِ مؤمناً بمقولةِ الرُّمانِّي التي تقولُ: ((ولا تنظرْ إلى ظاهرةِ الإعرابِ وتغفلْ المعنى الذي يقعُ عليهِ الإعرابُ لتكونَ قد ميَّزتَ فيما تجيزُهُ أَو تمنعُهُ منهُ صوابَ الكلامِ مِن خطئِهِ , فإنَّ صناعةَ النَّحوِ مبنيَّةٌ على تمييزِ صوابِ الكلامِ مِن خطئِهِ على مذاهبِ العربِ بطريقةِ القياسِ الصَّحيحِ)) [٤٤] .

إنَّ النَّظرَ في كتابِ الأَمالي يفصحُ بما لا يَدَعُ للشَّكِّ أَنَّه كتابٌ في إعرابِ القرآنِ وبيانِ معانيهِ وإعجازِهِ وإنَّ المصطلحَ النَّحويَّ عندَهُ والصِّناعةُ النَّحويَّةُ لم تكنْ بمعزلٍ عن المعنى بل إنَّ المصطلحَ دلَّ على المعنى بلفظِهِ فالمصطلحاتُ النَّحويَّةُ والأَبوابُ دوالٌ على معانيها

والإعرابُ عندَهُ وطيدُ الصِّلةِ بالمستوى الدَّلاليِّ لهذا يُعَدُّ هذا مِن أَهمِّ كتبِ الإعرابِ وتوجيهِ المعنى, فهو في كتابِهِ يَتَحَسَّسُ المعنى الذي يُساقُ لَهُ الكلامُ فإنْ أَفادَ الإعرابَ الظَّاهرَ قَبَّحَهُ واستهجَنَهُ ومضى يحتالُ لغيرِهِ وكم رَدَّ أَمثلةً وتراكيبَ وأَوجهاً يظهرُ في أَوَّلِ الأَمرِ مسايرتُها للقواعدِ العربيَّةِ وانسجامِها معَها ذلكَ؛ لأَنَّها في اعتباراتِهِ قد جفتِ المعنى وجانبَتْهُ.

وفيما يأتي سنعرضُ أَهمَّ المواضعِ التي كانَ لابنِ الشَّجريِّ وقفةٌ عندَها مِن جانبِ المعنى وعلاقتِهِ في توجيهِ الإعرابِ وسوفَ نتناولُ ذلكَ مِن خلالِ مبحثينِ الأَوَّلُ مِنهما يتعلَّقُ بالقرآنِ الكريمِ وما دارَ في أَماليهِ مِن توجيهٍ أو ترجيحٍ على حسابِ المعنى ومسايرتِهِ للإعرابِ. أَمَّا الثَّاني فقدْ تناولْنا فيهِ جهودَهُ في الشِّعرِ العربيِّ وما دارَ مِن نقاشاتٍ في بعضِ الأَبياتِ الشِّعريَّةِ وتحكُّمِ المعنى في هذهِ التَّوجيهاتِ الإعرابيَّةِ, وقبولِ بعضِ الأوجهِ وردِّ بعضِها بحسبَ وضوحِ المعنى لديهِ وانسجامِهِ مع الإعرابِ.

المبـــــــحثُ الرَّابعُ

توجيهُ إعرابِ الآياتِ القرآنيَّةِ

أَوَّلاً: حروفُ المعاني:

١- زيادةُ الواوِ :-

مَنَعَ ابنُ الشَّجريِّ في أَماليهِ زيادةَ الواوِ في قولِهِ تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] قالَ نقلاً عن الزَّجَّاجِ : ((سَمِعْتُ محمدَ بن يزيدَ, يذكرُ أَنَّ الجوابَ محذوفٌ وأَنَّ المعنى حتّى إِذا جاؤوها فُتِحَتْ أبوابها وقال لهم خزنتها سلامٌ عليكم طِبْتم فادخلوها خالدين)) سُعِدوا , فالمعنى في الجوابِ: حتَّى إِذا كانَتْ هذهِ الأَشياءُ صارَ إِلى السَّعادةِ , وقالَ أَبو إِسحاقَ الزَّجاجُ: وقالَ قومٌ الواو مقحمةٌ والمعنى: حتَّى إِذا جاؤوها وفُتحَتْ أَبوابُها, وقالَ والمعنى عندي: ((حَتّى إِذا جاؤوها وَفُتحَتْ أَبوابُها وقالَ لهم خَزَنَتُها سلامٌ عليكم طِبْتُم فادخلُوها خالدينَ)) دخلُوها وحُذفَ الجوابُ؛ لأَنَّ في الكلامِ دليلاً عليهِ... وأَقولُ:

إنَّ حذفَ الأَجوبةِ في هذهِ الأَشياءِ أَبلغُ في المعنى, ولو قُدِّرَ في موضعِ دخلُوها فازُوا, لكانَ حسناً... وقِيلَ إنَّ الواو مقحمةٌ وليسَ ذلكَ بشيءٍ لأَنَّ زيادةَ الواوِ لمْ تثبتْ في شيءٍ مِن الكلامِ الفصيحِ)) [٤٥] ومذهبُ زيادةِ الواوِ يعودُ إلى الكوفيينَ وهذا خطأٌ عندَ البصريينَ؛ لأَنَّها تفيدُ معنى وهو العطفُ ههنا[٤٦], ولا يجوزُ حذفُ حرفٍ جاءَ لِمعنىً, قالَ ابنُ جريرٍ الطَّبريِّ " ت٣١٠ه " راداً على بعضِ المنسوبينَ إلى العلمِ بلغاتِ العربِ زعمَهم أَنَّ تأَويلَ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ [البقرة:٣٠] وقالَ ربُّكَ, وأَنَّ (إذ) مِن الحروفِ الزَّوائدِ, وأَنَّ معناها الحذفُ, واعتلَّ لِقولِهِ الذي وصفْنا عنه في ذلكَ ببيتِ الأَسودِ بن يعفر[٤٧]:

فـــــــإذا وذَلِـــــــك لَامَهَـــــــاه لِذكْـــــــرهِ
والـــــــدَّهرُ يُعْقِـــــــبُ صـــــــالحاً بِفَسَـــــــادِ

ثُمَّ قالَ: ((ومعناها: وذلكَ لامهاه لِذكرهِ... والأَمرُ في ذلكَ بخلافِ ما قالَ وذلكَ أَنَّ إذ حرفٌ يأَتي بمعنى الجزاءِ، ويَدلُّ على مجهولٍ مِن الوقتِ، وغيرُ جائزٍ إبطالُ حرفٍ كانَ دليلاً على معنى في الكلامِ)) [٤٨] وهذا يعني أَنَّ الواوَ في الآيةِ الكريمةِ جاءَتْ لمعنىً ولو حذفَ مِن الكلامِ لَبطلَ المعنى وهذا ما أَرادَهُ ابنُ الشَّجريِّ في اعتراضِهِ.

٢- مجيءُ لولا بمعنى لمْ :-

ضَعَّفَ ابنُ الشَّجريِّ في أَماليهِ مجيءَ (لولا) بمعنى (لم) قالَ: ((وزعمَ قومٌ مِن الكوفيينَ أَنَّ (لولا) قَدْ استُعْمِلتْ بمعنى (لَمْ) واحتجَّ بقولِهِ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [يونس: ٩٨] وكذلكَ: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ [هود: ١١٦] وهذا التَّقديرُ موافقٌ للمعنى, ومباينٌ لأَصحِّ الإعرابينِ؛ لأَنَّ المستثنى بعدَ النَّفي يقوى فيهِ البدلُ, يجوزُ النَّصبُ , ولم يأتِ في الآيتينِ إلَّا النَّصبُ)) [٤٩].

اختلفَ النَّحويونَ في إفادةِ (لولا) النَّفيَ في الكلامِ, فهل يتأَثَّرُ بوجودِها فيتحوَّلُ مِن الإيجابِ إلى النَّفي؟ فذهبَ إلى هذا المذهبِ ابنُ فارسَ, والهرويُّ, والزَّركشيُّ [٥٠] ونَسبَهَ الرُّمانيُّ لأَبي جعفرَ النَّحاس[٥١] والحقيقةُ أَنَّ أَبا جعفرَ نقلَهُ عن غيرِهِ, قالَ في قولِهِ تعالى: (فلولا كانت...) :((وقالَ الأَخفشُ والكسائيُّ: أَي فهلاً, وقالَ الفرَّاءُ وفي حرفِ أُبيّ (فهلاً)... وقالَ غيرُهُ: المعنى فلمْ تكنْ))[٥٢].

والذي استشكَلَهُ ابنُ الشَّجريِّ في إعرابِ الآيةِ الكريمةِ قد أَوضَحَهُ ابنُ جريرٍ الطَّبريِّ قديماً قائلاً: ((فإنْ قالَ قائلٌ: فإنْ كانَ الأَمرُ على ما وَصفْتُ مِن أَنَّ قولَهُ: فلولا كانَتْ قريةً آمنَتْ فنفعَها إيمانُها بمعنى: فما كانَتْ قريةٌ آمنَتْ بمعنى الجحودِ، فكيفَ نُصِبَ قومٌ وقدْ علمْتَ أَنَّ ما قبلَ الاستثناءِ إذا كانَ جحداً كانَ ما بعدَهُ مرفوعاً، وأَنَّ الصَّحيحَ مِن كلامِ العربِ: ما قامَ أَحدٌ إلَّا أَخوكَ، وما خرجَ أَحدٌ إلَّا أَبوكَ ؟ قيلَ: إنَّ ذلكَ إنَّما يكونُ كذلكَ إذا كانَ ما بعدَ الاستثناءِ مِن جنسِ ما قبلِهِ وذلكَ أَنَّ الأخَ مِن جنسِ (أَحدٌ)، وكذلكَ الأَبُ. ولكن لو اختلفَ الجنسانِ حتَّى يكونَ ما بعدَ الاستثناءِ مِن غيرِ جنسِ ما قبلِهِ كانَ الفصيحُ مِن كلامِهم النَّصبَ... فكذلكَ نصبَ قومُ يونسَ؛ لأَنَّهم أُمةٌ غيرُ الأُممِ الذينَ استثنوا مِنهم مِن غيرِ جنسِهم وشكلِهم وإنْ كانُوا مِن بني آدمَ، وهذا الاستثناءُ الذي يسميهِ بعضُ أَهلِ العربيَّةِ الاستثناءَ المنقطعَ. ولو كانَ قومُ يونسَ بعضَ الأُمةِ الذينَ استثنُوا مِنهم كانَ الكلامُ رفعاً، ولكنَّهم كما وصفْتُ)) [٥٣], ووجهُ الانقطاعِ في الآيةِ الكريمةِ ذهبَ إليهِ سيبويهِ ونُسِبَ للأَخفشِ والفرَّاءِ [٥٤]؛ ولذلكَ أَدْخَلَهُ سيبويهِ في بابِ ما لا يكونُ فيهِ إلَّا النّصبُ لانقطاعِهِ وإنَّما كانَ منقطعاً لأَنَّ ما بَعْدَ (إلَّا) لا يندرجُ تَحْتَ لفظِ قريةٍ. وفي الآيةِ تخريجاتٌ كثيرةٌ ذُكرَتْ في كتبِ الإعرابِ والتَّفسيرِ[٥٥], مِنها ما ذهبَ إليه ابنُ هِشام بَعْدَ أَنْ صرَّحَ برأيِ الهرويِّ مِن أَنَّ (لولا) بمعنى (لم) حرفُ نفيٍ وذهبَ إلى أَنَّ المعنى هنا التَّوبيخُ لا النَّفي وذكرَ أَنَّ هذا هو تفسيرُ الأَخفشِ والكسائيِّ والفرَّاءِ وعلي بن عيسى والنَّحاسِ وَأَنَّهُ يؤيدُهُ قراءةُ أُبي وعبدِ اللهِ فهلا كانَتْ وأَقرَّ أَنَّ المعنى على هذا النَّفي وعلَّلَ أَنَّ التَّوبيخَ يقضي عَدمَ الوقوعِ[٥٦] .

ويخلصُ الباحثُ مِن ذلكَ كلِّهِ إلى أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ يَعِدُّ القرآنَ الكريمَ الدَّليلَ الأَوَّلَ لِقبولِهِ الوجهَ الإعرابيَّ مُعْتَمداً على توافقِ المعنى والإعرابِ.

٣- مَجيءُ (أَنْ) بمعنى (إذ) :-

مَنَعَ ابنُ الشَّجريِّ مجيءَ (أَنْ) بمعنى (إذ) حيث ذَكرَ في أَحدِ مجالسِهِ أَنَّ بعضَ النَّحويينَ زعمَ أَنَّ (أَنْ) قد اُستعملتْ بمعنى (إذ) في نحوِ : هَجَرني زيدٌ أَنْ ضربْتُ عَمْراً, قالَ معناهُ: إذ ضربْتُ واحتجَّ بقولِهِ تعالى : ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: ٤] قالَ: أَرادَ إذ جاءَهم وبقولِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ومِن الشَّواهدِ القرآنيَّةِ التي استشهدُوا بها قولُهُ تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ﴾ [النساء: ٦] ...

وقدْ وقفَ ابنُ الشَّجريِّ أَمامَ هذا الرأْيِ وشنَّعَهُ و وصفَهُ بأَنَّهُ قولٌ خالٍ مِن علمِ العربيَّةِ والصَّوابُ عِندَهُ أَنَّ (أَنْ) في الشَّواهدِ المذكورةِ باقيةٌ على بابِها وهو المصدريَّةُ وأَنَّها معَ الفعلِ وصلَتْ بهِ في تأْويلِ مصدرٍ مفعولٍ مِن أَجلِهِ ثم ذكرَ المآخذَ التي أَخذَها على هذا الرأْيِ وسببَ رفضِهِ لَهُ وهو أَنَّ تقديرَ : (أَنْ) بــ (إذ) في بعضِ الآياتِ المُستشهدِ بها يعملُ على فسادينِ أَحدَهما : المعنى وإِحالَتِهِ والآخرُ: فسادُ الإعرابِ [٥٧]. قالَ : ((ثُمَّ أَقولُ: إنَّ تقديرَ (إذ) في بعضِ هذهِ الآي التي أُستشهدَ بها يُفسدُ المعنى ويُحيلُهُ أَلا ترى أَنَّ قولَهُ تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ﴾ لا يصحُّ إِلَّا بتقديرِ: مِن أَجلِ أَنْ يكبرُوا ويَفسُدُ المعنى بتقديرِ: إِذ يكبرُوا, ثُمَّ إِذا قدَّرَها في هذهِ الآيةِ بالظَّرفِ الذي هو (إذ) ونَصَبَ بها الفعلَ, فحذفَ (نون) (يكبرُونَ) كانَ فساداً ثانياً)) [٥٨]؛ لأَنَّ (إذ) الظَّرفيَّةَ ليسَ مِن نواصبِ المضارعِ ويبدو أَنَّ صاحبَ هذا الرأْيِ هو الفرَّاءُ[٥٩] وأَيَّدَهُ الهرويُّ صاحبُ " الأَزهيَّةِ " وجعلَ مِنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ﴾ أَي: مِن أَجلِ أَن يكبرُوا وقولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ معناه (إذ) [٦٠] . وَردَّ المراديُّ مِن غيرِ أَنْ يعزوهُ لأَحدٍ [٦١]. ونسبَهُ الاربلي إِلى عامَّةِ الكوفيينَ ولم يقبلْ بهِ[٦٢] .

أَقولُ في المسألةِ رُبَّما يكونُ الجانبُ المعنوي في اعتراضِ ابنِ الشَّجريِّ صَحيحاً على تقديرِ مَن يُقدِّرُ (أَنْ) بمعنى (إذ) أَمّا الجانب الإعرابيُّ الذي قالَ بهِ مَنْ قالَ فلا أَرى فيهِ فساداً؛ لأَنَّ مَنْ يُقدِّرُ (إذ) مكانَ (أَنْ) يحتملُ أَلَّا يَقْصِدَ إِحلالَها محلَّها لفظاً ومعنىً وإِنَّما يريدُ أَنَّ (أَنْ) خرجَتْ في المعنى فقط مِن مصدريَّتِها إِلى معنى الظَّرفيَّةِ معَ احتفاظِها بالعملِ كأَداةِ نصبٍ للفعلِ المضارعِ فتأْويلُها بمعنى (إذ) هو مِن تفسيرِ المعنى دونَ الإعرابِ وهذا بابٌ واسعٌ أَشارَ إِليهِ أَبو حيَّان كما بيَّنا وبسببِهِ نشأَتْ خلافاتٌ واسعةٌ في إِعرابِ القرآنِ عندَ النَّحويينَ في مختلفِ عصورِهم .

٤- ما المصدريَّةُ بينَ الاسميَّةِ والحرفيَّةِ :

حكى ابنُ الشَّجريِّ في أَماليهِ مَذْهَبَ سيبويهِ في أَنَّ (ما) المَصْدَريَّةَ لا تَحْتاجُ إِلى عائدٍ, وذكرَ أَنَّ أَبا الحسنِ الأَخفشِ كانَ يخالفُهُ في ذلكَ ويُضمرُ لها عائداً فهي على قولِهِ اسمٌ وعلى قولِ سيبويهِ حَرْفٌ وقد أَبْطَلَ ابنُ الشَّجريِّ مَذْهَبَ الأَخفشِ بقولِهِ: ((وممَّا يُبطلُ قَوْلَ الأَخفشِ أَنَّنا نقولُ: عَجِبْتُ ممَّا ضَحِكْتَ, وممَّا نامَ زيدٌ, فَنَجِدُ (ضَحِكَ وَنَامَ) خاليينِ مِن ضَميرِ عائدٍ على (ما) ظاهرٍ ومقدَّرٍ , ونجدُ أَبداً عائداً إِلى (ما) الخبريَّةِ ظاهراً في نحو: عجبتُ ممَّا أَخذتَهُ , وممَّا جَلَبَهُ زيدٌ, ومقدراً في نحو: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ [النحل:١١٤]

فإنَّ أُحْتُجَّ للأَخفشِ بأَنَّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى إلى مفعولٍ بهِ يتعدَّى إلى مصدرِهِ, كما يتعدَّى الفعلُ المتعدِّي إلى المفعولِ بهِ إلى مصدرِهِ والفعلُ إذا ذُكِرَ دَلَّ بلفظِهِ على مصدرِهِ, فنقدِّرُ إذن ضميراً يعودُ على الضَّحكِ في قولنا: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحِكْتُ, وضميراً يعودُ على النَّومِ في قولِنا : عَجِبْتُ مِمَّا نَامَ زيدٌ, ويجوزُ أَنْ نُبرزَ هذا الضَّميرَ, فنقول: عجبْتُ مِمَّا ضحِكْتَهُ ومِمَّا نامَهُ زيدٌ. فهذا قد أَفسدَهُ النَّحويونَ بقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠] في قراءةِ مَن ضَمَّ ياءَهُ وشدَّدَ ذالَهُ, وقالُوا: لا يخلفُ الضَّميرُ المحذوفُ مِن قولِهِ (يُكَذِّبُونَ) أَنْ يَعُودَ على القرآنِ أَو على النَّبيِّ أَو على المصدرِ, الذي هو التَّكذيبُ, فإنْ أَعدْناهُ إلى القرآنِ أَو النَّبيِّ, فقد استحقُّوا بذلكَ العذابَ وإنْ أَعدْناه إلى التَّكذيبِ,لم يستحقُّوا العذابَ,لأَنَّهم إذا كذَّبُوا التَّكذيبَ بالقرآنِ وبالنَّبيِّ كانُوا بذلكَ مؤمنينَ فكيفَ يكونُ لهم عذابٌ أَليمٌ بتكذيبِ التَّكذيبِ))[٦٣]. وما إبطالُ ابنُ الشَّجريِّ لرأيِ الأَخفشِ وانتصارِهِ لسيبويهِ إلَّا بدافعِ فسادِ المعنى وعدمِ انقيادِهِ معَ الإعرابِ.

قالَ أَبو عليٍّ (ت٣٧٧ه): ((إنَّ (ما) حرفٌ وليسَ باسمٍ؛ لأَنَّهُ وجد صلته في موضعٍ لا يجوزُ أَنْ يعودَ مِنها شيءٌ فمِن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] إذ إنَّنا لا نستطيعُ أَنْ نقدِّرَ ضميراً يعودُ إلى (ما) فنقولُ: (ومِمَّا رَزَقْنَاهموهُ) ؛ لأَنَّنا لو قَدَّرْنا ضميراً لَعَدَّيْنَا (رَزَقَ) إلى مفعولينِ وإنَّما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ, فلمَّا لَمْ يجزْ هذا التَّقديرُ لم يَعُدْ إلى (ما) شيءٌ, وإذا لم يَعُدْ إليه شيءٌ لم يكنْ اسماً, فثَبُتَ أَنَّهُ حرفٌ لذا لا يحتاجُ إلى تقديرِ عائدٍ)) [٦٤].

وأَبطلَ ابنُ برهانَ " ت٤٥٦ه " رأْيَ الأَخفشِ بآيةِ البقرةِ: (بما كانوا يُكَذِّبون) ويبدو أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ نقلَهُ مِنْه مِن دونِ أَنْ يُصرِّحَ باسمِهِ[٦٥].

أَمَّا صاحبُ رَصْفِ المباني فَوَصفَ رأْيَ الأَخفشِ بأَنَّه تكلُّفٌ لا ضرورةَ تَدْعو إليهِ؛ لأَنَّهُ إذا لم يكنْ في اللَّفظِ ضميرٌ فلا حاجةَ تدعو إلى تقديرِهِ إذ الفائدةُ تَحْصَلُ مِن دونِهِ[٦٦] .

وتَعَقَّبَ ابنُ هشامٍ (ت ٧٦١ه) في المغني رأْيَ ابنِ الشَّجريِّ في هذهِ المسألةِ ووصفَ قولَهُ وقولَ النَّحويينَ مِن قبلِهِ بالسَّهوِ, قالَ: ((وهذا سهوٌ مِنهُ ومِنهم لأَنَّ كذَّبُوا ليسَ واقعاً على التَّكذيب، بل مؤكدٌ بهِ لأَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ، لا مفعولٌ بهِ، والمفعولُ بهِ محذوفٌ أَيضاً، أَي بما كانُوا يكذِّبونَ النَّبيَّ أَو القرآنَ تكذيباً، ونظيرُهُ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ : ٢٨]))[٦٧].

إنَّ وقوفَ النُّحاةِ في هذهِ المسألةِ معَ سيبويهِ وابنِ الشَّجريِّ و ردَّهم على الأَخفشِ بأَدلَّةٍ تتَّفقُ معَ المعنى والإعرابِ لَدليلٌ على تَكَلُّفِ رأيِ الأَخفشِ وابنِ هشامٍ مِن بعدِهِ إذ لا ضرورةَ تدعو إلى تقديرِ الضَّميرِ العائدِ على (ما) لأَنَّها حرفٌ مصدريٌّ على الصَّحيحِ خلافاً للأَخفشِ ومِن قبيلِ جريانِ ابنِ الشَّجريِّ وراءَ المعنى غيرَ عابئٍ بالصِّناعةِ النَّحويَّةِ كانَ موقفُهُ معَ الأَخفشِ واضحاً صريحاً لا شيَّةَ فيهِ.

٥- حذفُ اللَّامِ :

في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين :٣] وَجَّهَ ابنُ الشَّجريِّ معنى الآيةِ الكريمةِ وإعرابِها على حذفِ اللَّام قالَ: ((معنَاه: كالُوا لَهم أَو وزنُوا لَهم، وأَخطأَ بعضُ المتأَوِّلينَ في تأَويلِ هذا اللَّفظِ، فزعمَ أَنَّ قولَهُ: (هم) ضميرٌ مرفوعٌ، وكِّدَتْ بهِ الواوُ، كالضَّميرِ في قولِكَ: خرجُوا هم، (فَهُمْ) على هذا التَّأويلِ عائدٌ على (المطففينَ) ويدلُّكَ على بطلانِ هذا القولِ عدمُ تصويرِ الأَلفِ بعدَ الواوِ في (كالُوهُمْ) و (وَزَنُوهُمْ)، ولو كانَ المرادُ ما ذهبَ إليهِ هذا المتأَوِّلُ، لمْ يكنْ بدٌّ مِن إثباتِ أَلفٍ بعدَ الواوِ، على ما اتفقَتْ عليهِ خطوطُ المصاحفِ كلِّها، في نحوِ (خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ) و (قالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ) وإذا ثبتَ بهذا فسادُ قولِهِ، فالضَّميرُ الذى هو «هم» منصوبٌ بوصولِ الفعلِ إليهِ، بعدَ حذفِ اللَّامِ، وهو عائدٌ على {النَّاسِ} في قولِهِ تعالى: {إِذَا اِكْتَالُوا عَلَى النّاسِ} وهذا أَيضاً دليلٌ على فسادِ قولِهِ: إنَّ الضَّميرَ مرفوعٌ، أَلا ترى أَنَّ المعنى: إذا كالُوا على النَّاسِ يستوفونَ، وإذا كالُوا للنَّاسِ أَو وزنُوا للنَّاسِ يخسرونَ)) [٦٨]. وهذا رأيُ الحُذَّاقِ مِن النُّحاةِ على ما سنفصِّلُ القولَ فيهِ إذ اختلفَ النَّحويونَ في موضعِ الهاءِ والميمِ فقالَ جُلُّهم: أَبو عمرو بن العلاءِ والكسائيُّ والأَخفشُ وغيرُهم: موضعُ نصبٍ, وهو مذهبُ سيبويهِ قياساً على قولِهِ : كِلتُكَ وصدتُكَ ولا يُجيزُ وَهَبْتُكَ؛ لأَنَّهُ يُشكلُ, فإنْ قلْتَ: وهَبْتُكَ ديناراً جاز, قالَ عيسى بن عُمر: ((الهاءُ والميمُ في موضعِ رفعٍ، وعبَّرَ عنهُ أَبو حاتم بأَنَّ المعنى عندَهُ: هم إذا كالُوا أَو وزنُوا يخسرونَ؛ لأَنَّ عيسى قالَ: الوقفُ (وإذا كالُوا) ثم تبتدئ (هم أَو وزنُوا) ، وعبَّرَ غيرُهُ: أَنَّ (هم) توكيدٌ كما تقولُ: قامُوا هم. قالَ أَبو جعفرَ: والصَّوابُ أَنَّ الهاءَ والميمَ في موضعِ نصبٍ لأَنَّه في السَّوادِ بغيرِ أَلفٍ، ونسقُ الكلامِ يدلُّ على ذلكَ؛ لأَنَّ قبلَهُ إذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ فيجبُ أَنْ يكونَ بعدَهُ وإذا كالُوا لَهم، وحذفتِ اللَّامُ)) [٦٩] .

وهذا قولُ المبرِّدِ إذ المعنى عِندَه (إذا كالُوا لَهم أَو وزنُوا لَهم)، ((أَلا ترى أَنَّ أَوَّلَ الآيةِ ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ فهؤلاءِ أَخذُوا مِنهم ثُمَّ أَعطُوهم)) [٧٠]. ونَسبَ الفرَّاءُ هذا الرأيَ إلى أَهلُ الحجازِ ومَنْ جاورَهم مِن قيس[٧١] .

قالَ الزَّمخشرِّيُ : ((ولا يصحُّ أَنْ يكونَ ضميراً مرفوعاً للمطففينَ؛ لأَنَّ الكلامَ يخرجُ بهِ إلى نظمٍ فاسدٍ، وذلكَ أَنَّ المعنى: إذا أَخذُوا مِن النَّاسِ استوفُوا، وإذا أَعطوهم أَخسروا، وإنْ جعلْتَ الضَّميرَ للمطففينَ انقلبَ إلى قولِكَ: إذا أَخذوا مِن النَّاسِ استوفُوا، وإذا تولُّوا الكيلَ أَو الوزنَ هم على الخصوصِ أَخسروا، وهو كلامٌ متنافرٌ؛ لأَنَّ الحديثَ واقعٌ في الفعلِ لا في المباشرِ)) [٧٢] .

ونلاحظُ مِمَّا سبقَ أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ في رأيِهِ هذا يُقوّي ما ذهبَ إليهِ مِن توجيهٍ بعاملٍ صناعيٍّ , وهو رسمُ المصحفِ, وعاملٍ معنويٍّ وهو صحةُ المعنى وتوافقُهُ مع الإعرابِ ويبدو أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ يريدُ أَن يُحافظ على أَنَّ المعنى مرتبطٌ بشيئَين: إذا أَخذُوا مِن غيرِهم , وإذا أَعطُوا غيرَهم وهذا إنَّما يَتمُّ على تقديرِ: أَنْ يكونَ الضَّميرُ منصوباً عائداً على النَّاسِ لا على كونِهِ ضميرَ رفعٍ للتَّوكيدِ عائداً على المطففينَ إنْ كانَ الإعرابُ يتماشى معَهُ لكنَّ المعنى يأباهُ. ومضى على رَدِّ هذا الرأي الذي أَثارَهُ ابنُ الشَّجريِّ عددٌ مِن النَّحويينَ الذينَ جاءُوا بعدَهُ وبهذا تظهرُ لَنا قوةُ الرأي الذي تبنَّاه.

ثانياً: توجهاتُهُ في الجملِ الفعليَّةِ:

في قولِهِ تعالى: ((يدعُو لمَن ضَرّه أَقرب مِن نفعه لبئس المولى ولبئس العشير)) [الحج:١٣] وقفَ ابنُ الشَّجريِّ عِنْدَ هذهِ الآيةِ وقفةَ المتأَمِّلِ في المعنى والإعرابِ وذكرَ أَقوالَ المعربينَ فيها وقد اختارَ واحداً منها لموافقتِهِ المعنى والإعرابَ ورَدَّ الآراءَ الأُخرى التي لا تتناسبُ والمعنى وهي كالآتي: الرأْي الأَوَّلُ: يقولُ: ((إنَّ الفعلَ المضارعَ "يدعو" في الآيةِ غيرُ عاملٍ في قولِهِ "لَمَن ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ " بل هو في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الجملةِ التي قَبلَهُ, والمعنى: ذلكَ هو الضَّلالُ البعيدُ في حالِ دعائِهِ إيَّاهُ وتكونُ جملةُ:" لَمَن ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ بئسَ المولى" جملةً اسميَّةً مستأنفةً مُكونةً مِن المبتدأ (لَمَن) وصلتِهِ (ضرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ) والخبرِ (لَبئسَ المولى), وهذا الرَّأيُ نسبَهُ ابنُ الشَّجريِّ للمبرِّدِ[٧٣] . وهو وجهٌ أَجازَهُ الفرَّاءُ, ووصفَهُ بأَنَّهُ قويٌ في العربيَّةِ [٧٤] .

وقد رَدَّ ابنُ الشَّجريِّ هذا الرأيَ وأَبعدَهُ عن الصَّوابِ؛ لأَنَّ الفعلَ (يدعو) جاءَ بصيغةِ فِعْلِ الفاعلِ وتقديرُهُ حالاً يستقيمُ لو كانَ بصيغةِ الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ (يُدْعَى) لأَنَّ تقديرَهُ على صيغةِ (يُدعى) هو: ذلكَ هو الضَّلالُ البعيدُ, فلمَّا لم يأتِ بصيغةِ (يُدعى) وإنَّما جاءَ بصيغةِ الفعلِ المسندِ للفاعلِ(يدعو)ولم يشملْ على ضميرٍ عائدٍ على المدعُوِّ لم يصحْ إعرابُهُ حالاً[٧٥].

الرأْي الثَّانيُ: أَنَّ الفعلَ المضارعَ (يدعو) في معنى يقولُ وجملةُ: (لَمَن ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ) جملةٌ اسميَّةٌ في محلِ نصبٍ مقولُ القولِ مكوَّنَةٌ مِن المبتدأ (لَمَنْ) وصلتِهِ (ضرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ) وخبرُ المبتدأ (مَنْ) محذوفٌ وفي تقديرِهِ عندَ ابنِ الشَّجريِّ قولان: أَحدُهما : إلهُهُ والمعنى : يقولُ: لَمَن ضرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ الهُهُ والآخرُ: (مولاي) ونسبَهُ ابنُ الشَّجريِّ للزجاجِ [٧٦] .

والمعنى يقولُ: لَمَنْ ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ مولاي وقالَ الزَّجاجُ كما أَشارَ ابنُ الشَّجريِّ إنَّما قدَّرَ الخبرَ (مولاي) لقولِهِ (لَبئسَ) وهذا الرأْيُ نسبَهُ ابنُ الشَّجريِّ للأَخفشِ[٧٧] وذكرَ النَّحاسُ هذا الرأْيَ ونسبَهُ للمبرِّدِ أَيضاً, وجعلَهُ أَحسنَ ما قيلَ في الآيةِ وأَيَّدَهُ أَكثرُ المعربينَ[٧٨].

قالَ أَبو عليٍّ: ((إنَّ الدُّعاءَ بمعنى القولِ سائغٌ وهذا الوجهُ الذي أَجازَهُ ممكنٌ أَنْ يصرفَ يدعو إلى معنى القولِ فيحكى ما بعدَها إذا كانَ في معنى القولِ وضرباً مِنه واللَّام في لَمَن لامُ الابتداءِ وموضعُ (مَن) رفعٌ والخبرُ مضمرٌ ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ (لَبئسَ المولى) أَعني خبرَ (لَمَن)؛ لأَنَّ الكافرَ المتمسكَ بعبادةِ الأَصنامِ لا يقولُ للصَّنَمِ لَبئسَ المولى)) [٧٩].

لكنَّ هذا الرأيَ بتقديري الخبرُ فيهِ فاسدٌ في المعنى عندَ ابنِ الشَّجريِّ؛ لأَنَّ المعنى في التَّقديرينِ يقولُ عابدُ الوثنِ: مَنْ أَو لَمَن ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ هو إلهي أَو مولايَ, لا فرقَ في المعنى بينَ إدخالِ اللَّامِ وإسقاطِها. وكيفَ يَقِرُّ عابدُ الوثنِ أَنَّ ضَرَّ الوثنِ أَقربُ إليهِ مِن نفعِهِ وهو يعبدُهُ ويزعمُ أَنَّهُ مولاهُ؟ ولم يكنْ عبادُ الأَوثانِ يزعمونَ أَنَّ عبادَتَهم لها تضرُّهُم بل كانُوا يقولونَ: إنَّها تقرِّبُهم إلى اللهِ. وأَضافَ ابنُ الشَّجريِّ أَنَّ هذا الرأْيَ بتقديرِ الأَخفشِ ومَن وافقَهُ, يقولُ: لَمَن ضرُّه أَقربُ مِن نفعِهِ إلهُهُ يَصِحُّ معنَاهُ لو كانَ تقديرُ (يدعو) (يزعمُ)؛ وذلكَ لأَنَّ (زعمَ) يتعدَّى إلى مفعولينِ ويجوزُ تعليقُهُ عن مفعولينِ باللَّامِ, كقولِكَ: زعمْتُ لَزيدٌ منطلقَ ويكونُ المعنى: يزعمُ لَمَن ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ مولاهُ ولكنْ تقديرَ: (يدعو) بـــ (يزعمُ) غيرُ معروفٍ, كما اعترضَ ابنُ الشَّجريِّ على رأْيِ الزَّجاجِ وإنَّما كانَ يصحُّ معناهُ لو كانَتْ اللَّامُ لامَ الجرِّ المكسورةِ؛ لأَنَّ المعنى سيصيرُ: (يقولُ: لَمَنْ ضَرُّهُ أَــقربُ مِن نفعِهِ: هو مولاهُ) [٨٠].

الرأيُ الثَّالثُ: أَنَّ (يدعو) عاملةٌ النَّصبَ في معمولٍ متقدِّمٍ وهو ذلكَ بمعنى (الذي) و (هو الضَّلالُ البعيدُ) صلةُ الاسمِ الموصولِ (ذلك), والتَّقديرُ: يدعو مِن دونِ اللهِ ما لا يضرُّهُ وما لا ينفعُهُ. يدعو الذي هو الضَّلالُ البعيدُ وتكونُ جملةُ (لَمَنْ ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ لَبئسَ المولى) جملةً اسميَّةً مُستأْنفةً مكوَّنةً مِن المبتدأ وصلتِهِ (مَن ضَرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ والخبرُ (لَبئسَ المولى).

وهذا الرأْيُ نقلَهَ ابنُ الشَّجريِّ عن الزَّجاجِ ناسباً إليهِ قولُه إنَّه أَسدُّ مِن كلِّ ما قيلَ في الآيةِ وأَبينُ وأَنَّه ممَّا أَغفلَهُ المفسِّرونَ وأَجازَهُ ابنُ جنيٍّ[٨١] .

قالَ أَبو عليٍّ: ((وهذا الوجهُ هو الحسنُ, أَعني أَنْ يتأوَّلَ (ذلكَ) بمعنى الذي)) [٨٢].

وهذا الرأْيُ ردَّهُ ابنُ الشَّجريِّ أَيضاً؛ لأَنَّهُ أَجازَ استعمالَ أَسماءِ الإشارةِ على الإطلاق بمعنى الأَسماءِ الموصولةِ, وهذا مذهبٌ كوفيٌّ لم يوافقْ عليهِ البصريونَ إلَّا في اسمٍ واحدٍ مِن الأَسماءِ وهو (ذا) بشرطِ أَنْ ينظمَ معَ (ما) الاستفهاميَّةِ فيصيرَ (ماذا) أَي (ما) الذي[٨٣] .

ويُصرِّحُ في آخرِ المطافِ باختيارِ الرأْيِ الأَوَّلِ قائلاً: ((وإذا عَرفْتَ هذا فالاختيارُ عندي في قولِهِ تعالى: (يدعو لَمَنْ ضرُّهُ أَقربُ مِن نفعِهِ) هو القولُ الأَوَّلُ واللهُ أَعلمُ بالصَّواب)) [٨٤].

وفي قولِهِ تعالى :﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ ﴾ [الحجرات: ١٢] ذكرَ ابنُ الشَّجريِّ تقديراتٍ وحذوفاتٍ كثيرةٍ ثم وَجَّهَ إعرابَهُ على وفقَ هذهِ الحذوفات وأَضافَ قائلاً:((والذي ذكرْتُهُ مِن تقديراتٍ والحذفُ في الآيةِ مشتملٌ على حقيقةِ الإعرابِ معَ المعنى))[٨٥].

وأَخذَ على الزَّجاجِ وأَبي عليٍّ الفارسيِّ إخلالَهما بحقيقةِ إعرابِ الآيةِ, قالَ : ((وذكرَ الزَّجاجُ وأَبو عليٍّ الفارسيِّ في تفسيرِ قولِهِ ((فكرهْتُمُوه)) تفسيراً تَضمَّنَ المعنى دونَ حقيقةِ الإعرابِ قالَ الزَّجاجُ في تقديرِ المحذوفِ: فكما تكرهُونَ أكلَ لَحْمِهِ ميتاً كذلكَ تَجْتنبوا ذِكرَهُ بالسوءِ غائباً))[٨٦], وقالَ أَبو عليٍّ في "التَّذكرةِ " فكما كرهْتُم أَكلَ لحمِهِ ميتاً فاكرَهُوا غيبتَهُ واتَّقُوا اللهَ.

ونقلَ لنا الواحديُّ في تفسيرِهِ: ((وشرحَ أَبو عليٍّ الفارسيُّ هذا الوجهَ فقالَ: الفاءُ في قولِهِ : فكرهْتُموهُ عطفٌ على المعنى, كأَنَّهُ لمَّا قيلَ لَهم: أَيحبُّ أَحدُكم أَنْ يأْكلَ لحمَ أَخيهِ ميتاً قالُوا:لا فقيلَ لَهم لمَّا قالُوا: لا فكرهْتُموهُ أَي كرهْتُم أَكلَ لحمِهِ ميتاً فلِذلكَ فاكرهُوا غيبتَهُ))[٨٧].

قالَ أَبو حيّانٍ معقِّباً على رأْيِ الفارسيِّ ((وفيهِ عجرفةُ العجمِ)) [٨٨] .

وكانَ الفرَّاءُ قد ذكرَ التَّقديرَ: ((أَيْ فقد كرهْتُموهُ فلا تفعلُوهُ)) [٨٩] ووصفَ أَبو حيَّانٍ هذا القولَ بـــ ((سهلٌ وأَقلُ تكلُّفاً وأَجرى على قواعدِ العربيَّةِ)) [٩٠] .

وهذا الرأْيُ وصفَهُ ابنُ الشَّجريِّ بأَنَّهُ لم يفصحْ بحقيقةِ المعنى[٩١] . وقالَ أَبو بقاءٍ العكبريُّ: ((المعطوفُ عليهِ محذوفٌ, تقديرُهُ: عرضَ عليكم ذلكَ فكرهْتُموهُ, المعنى يعرضُ عليكم ذلكَ فتكرهُونَهُ)) [٩٢] .

لكنَّ ابنَ الشَّجريِّ لم يرتضِ هذهِ التَّوجيهاتِ فوصفَها بالبعدِ وبأَنَّها تفسيراتٌ تضمّنُ المعنى دونَ حقيقةِ الإعرابِ؛ لأَنَّهما قدَّرا المحذوفَ موصلاً وهو (ما) المصدريَّةُ في (كما) وحذفُ الموصولِ وإبقاءُ صلتِهِ رديءٌ ضعيفٌ[٩٣] , ((ولو قدِّرَ المحذوفُ مبتدأً كانَ جيداً؛ لأَنَّ حذفَ المبتدأِ كثيرٌ في القرآنِ, والتَّقديرُ عندي : فهذا كرِهْتُموهُ والجملةُ المقدَّرَةُ المحذوفةُ مُبتدئيَّةٌ لا أَمريَّةٌ كما قدَّرَها)) [٩٤] .

وكانَ لابنِ هشامٍ وجهةُ نظرٍ أُخرى في هذا الاعتراضِ الذي ذكرَهُ عن ابنِ الشَّجريِّ: ((بأَنَّهُ لم يتأَمَّلْ كلامَ الفارسيِّ, فإِنَّهُ حمَّلَهُ أَكثرَ ممَّا يحتملُ, وذلكَ لأَنَّ الفارسيَّ أَرادَ تفسيرَ المعنى ولمْ يردْ تقديرَ الإعرابِ)) [٩٥] ولأَنَّهُ قالَ في كتابِهِ (التَّذكرة) فيما نقلَهُ عنهُ ابنُ الشَّجريِّ ((والمعنى على: فكما كرهتموه وإِنْ لم تكن (كما) مذكورة كما أَنَّ قولَهم: ما تأتيْنَا فتُحدِّثُنا, المعنى فكيفَ تُحدِّثُنا؟ وإِنْ لم تكنْ (كيفَ) مذكورةٌ وإِنَّما هي مقدرةٌ وهذا يقتضي أَنَّ كما محذوفةٌ بل إِنَّ المعنى يُطيعها فهو تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إِعرابٍ)) [٩٦].

وهذا الذي أَوضحَهُ ابنُ هشامٍ قد اعتذرَ بهِ ابنُ الشَّجريِّ فيما سبقَ للزَّجاجِ والفارسيِّ, قالَ : (فكرهْتُموهُ) تفسيراً تضمَّنَ المعنى دونَ الإعرابِ لكنَّ ابنَ الشَّجريِّ يبحثُ في رَدِّهِ عن انسجامِ الإعرابِ معَ صحَّةِ المعنى وهذا يعني أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ تأَمَّلَ قولَ الزَّجاجِ والفارسيِّ وفهمَهُ فهماً دقيقاً وليسَ كما ادعى ابنُ هشامٍ ولكنَّهُ أَكَّدَ على أَنَّ الإعرابَ هو الذي يصحُّ فيهِ المعنى وتستقيمُ بهِ الصِّناعةُ النَّحويَّةُ وهذا ظاهرٌ في توجيهاتِهِ الإعرابيَّةِ وهو الذي دأَبَ عليهِ في أَماليهِ .

المبحثُ الخامسُ

توجيهُ إعرابِ الأبياتِ الشِّعريَّةِ

استفاضَ ابنُ الشَّجريِّ في أماليهِ في نقدِهِ لأبياتٍ شعريَّةٍ رواها بروياتٍ مختلفةٍ وأعاريبَ متنوعةٍ لعلماءِ النّحوِ ممَّن سبقوهُ وناقشَها بعلميَّةٍ مستوحاةٍ مِن علمِهِ وثقافتِهِ الواسعةِ وحسِّهِ النَّحويِّ المرهفِ وتذوُّقهِ للمعنى ومِن ذلكَ :

١- الرّفعُ على المجاورةِ :

في قولِ المتنخل الهُذليِّ[٩٧] :

فَقَدْ عَجِبْتُ ومَا بالدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ
أَنَّى قُتِلْتَ وأَنْتَ الحَازِمُ البَطَلُ

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالِئُهَا
مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

قالَ ابنُ الشَّجريِّ : ((وزعمَ بعضُ مَن لا معرفةَ لَهُ بحقائقِ الإعرابِ، بل لا معرفةَ لَهُ بجملةِ الإعرابِ، أَنَّ ارتفاعَ (الفضلِ) على المجاورةِ للمرفوعِ، فارتكبَ خطأً فاحشاً، وإنَّما الفضلُ نعتٌ للهلوكِ على المعنى؛ لأَنَّها فاعلةٌ مِن حيثُ أُسندَ المصدرَ الذى هو المَشْيُ إليها، كقولكَ: عجبْتُ مِن ضربِ زيدٍ الطَّويلِ عمراً، رفعْتَ (الطَّويلَ)؛ لأَنَّهُ وصفٌ لفاعلِ الضَّربِ، وإنْ كانَ مخفوضاً في اللَّفظِ، ولو قلْتَ: عجبْتُ مِن ضربِ زيدٍ الطَّويلَ عمرو، فنصبْتَ «الطَّويلَ» بأَنَّه نعتٌ لِزيدٍ على معنَاهُ، مِن حيثُ هو مفعولٌ فى المعنى، كانَ مستقيماً)) [٩٨] .

وعن الرَّفعِ عن الجوارِ قالَ البغداديُّ (ت١٠٩٣ه) : ((لم يثبتْ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَإِنَّمَا ذهبَ إِلَيْهِ بعضُ ضعفةِ النَّحْوِيينَ: و أَوَّلُ مَن قالَ بالرَّفعِ على المجاورةِ الْأَصْمَعِيُّ (ت٢١٦ه) ذكرَهُ عَلِيّ بن حَمْزَة الْبَصْرِيّ فِي كتابِ التَّنْبِيهَاتِ على أَغلاطِ الروَاةِ, قَالَ: سَأَلَ الرياشيُّ الْأَصْمَعِيَّ عَنهُ فَقَالَ: الْفضلُ مِن نعتِ الخيعلِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَأَصلُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْفضلَ هِيَ الَّتِي تكونُ فِي ثوبٍ وَاحِدٍ فَجعلَ الخيعلَ فضلاً لِأَنَّهُ لَا ثوبَ فَوْقَهُ وَلَا تَحْتَهُ كَمَا يُقَالُ امْرَأَةٌ فضلٌ.

قَال الرِّياشيُّ: وَهَذَا مِمَّا أُخذَ على الْأَصْمَعِيِّ. ثمَّ رَجَعَ عَن هَذَا القَوْلِ وَقَالَ بعدَ: هُوَ مِن نعتِ الهلوكِ إِلَّا أَنَّه رَفعَهُ على الْجوَارِ كَمَا قَالُوا: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)) [٩٩] .

وقد أَجازَهُ في الرَّفعِ أَبو حيّانٍ, قالَ : ((وأَكثرُ النَّحويينَ يَخُصُّهُ بالمجرورِ وقد جاءَ في المرفوعِ في قولِهِ : مَشْى الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ , رفع (الفُضُلُ) اتباعاً للمرفوعِ قبلَهُ لقرينةٍ, والخفضُ على الجوارِ قالَ بهِ الجمهورُ مِن أَهلِ البصرةِ والكوفةِ)) [١٠٠] .

وهو عندَ ابنِ مالك كما قالَ ابنُ الشَّجريِّ الفُضُلُ : اللَّابسَةُ ثوبَ الخلوةِ وهو نعتٌ لـــ (الهلُوك) على الموضعِ؛ لأَنَّها فاعلُ المشي[١٠١], وهذا قولُ الأَشموني أَيضاً[١٠٢].

مِن هنا يبدو لَنا أَنَّ ما قالَه ابنُ الشَّجريِّ صحيحٌ إِلَّا أَنَّ الأَصمعيَّ عَدَلَ عَنْ رأْيِهِ الأَوَّلِ وبقي في ذاكرةِ النَّحويينَ مِمَّا جعلَ أَبا حيَّانٍ يؤَيِّدُهُ .

والذي عليهِ المحقِّقونَ أَنَّ خفضَ الجوارِ يكونُ في النَّعتِ قليلاً وأَنكرَهُ الزَّجاجُ جملةً ولا يكونُ عِندَهُ في كلماتِ اللهِ وأَيَّدَهُ النَّحاسُ[١٠٣] .

وأَنكرَ السِّيرافيُّ وابنُ جنيٍّ وأَبو البركاتِ الأَنباريِّ الخفضَ على الجوارِ وتأَوَّلوا قولَهم : ضربٍ بالجرِ على أَنَّهُ صفةٌ لضربٍ[١٠٤]. ونقولُ: إِنَّ الحملَ على الجوارِ موجودٌ في التُّراثِ النَّحويِّ إِلَّا أَنَّهُ قليلٌ يقتصرُ فيهِ على السَّماعِ؛ لأَنَّهُ ليسَ كلُّ ما يُحكى عن العربِ يُقاسُ عليهِ.

وقد أَجازَهُ العكبريُّ وعِندَهُ ليسَ بممتنعٍ أَنْ يقعَ في القرآنِ الكريمِ؛ لكثرتِهِ ((فقد جاءَ في القرآنِ والشِّعرِ: فَمِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الْوَاقِعَةِ: ٢٢] عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَرَّ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ) وَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِحُورِ عِينٍ, وقَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ النَّابِغَةُ:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ أَوْ مُوثَقٍ فِي حِبَالِ الْقَيْدِ مَجْذُوبُ

وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ، وَالْجِوَارُ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ فِي الْإِعْرَابِ...)) [١٠٥] .

٢- الحالُ مِن المضافِ إِليهِ :

في قولِ الأَعشى : [١٠٦]

أَرَى رَجُلاً مِنْكُمْ أَسيفاً كأَنَّما يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّباً

ذكرَ ابنُ الشَّجريِّ أَقوالاً نسبَها لأَبي عليٍّ الفارسيِّ في إعرابِ (مُخضّب) مِنها ((أَنْ يكونَ صفةً لرجلٍ؛ لأَنَّكَ تقولُ: رجلٌ مخضوبٌ، إذا خُضِّبَتْ يدُهُ، كما تقولُ: مقطوعٌ، إذا قُطعَتْ يدُهُ، فتقولُ على هذا: رجلٌ مخضَّبٌ: إذا خضبّتْ يدُهُ، ويقوِّي ذلكَ قولُ الشَّاعرِ:

سَـــــقَى العَلَـــــمَ الْفَـــــرْدَ الَّذِي فِـــــي ظِـــــلَالِهِ
غَـــــــزَالَانِ مَـــــكْحُـــــولَانِ مُـــــــخْتَضِـــــبَانِ

فإذا استقامَ ذلكَ أَمكنَ أَنْ تجعلَ (مخضَّباً) صفةً لرجلٍ المنكورِ، وإنْ شئْتَ جعلتَهُ حالاً مِن الضَّميرِ المرفوعِ في يضمّ، أَو المجرورِ في قولِهِ: (كشحيه)؛ لأَنَّهما في المعنى لرجلٍ المنكورِ))[١٠٧].

قالَ ابنُ الشَّجريِّ : ((وأَقولُ: إنَّكَ إذا جعلتَهُ حالاً مِن المضمرِ في «يضم» كانَ أَمثلَ مِن أَن تجعلَهُ حالاً مِن المضافِ إليهِ، إلَّا أَنَّ ذلكَ جازَ لالتباسِ الكشحين بما أُضيفتا إليهِ، وأَمَّا إجازتُهُ أَنْ يكونَ وصفاً لرجلٍ، ففاسدٌ في المعنى، وهو محمولٌ على تركِ إنعامِ نظرِهِ فيهِ؛ لأَنَّكَ إذا فعلْتَ ذلكَ، أَخرجْتَهُ مِن حيزِ التَّشبيهِ والمجازِ، فصارَ وصفاً حقيقيَّاً، والشَّاعرُ لم يردْ ذلكَ؛ لأَنَّ الرجلَ الذى عناه لم يكنْ مخضَّباً على الحقيقةِ، وإنَّما شبهَهُ بمَن قُطعَتْ يدُهُ، وضمَّها إليهِ مخضَّبةً بالدّمِ)) [١٠٨]. وكلامُ ابنِ الشَّجريِّ هذا يُنبئُ عن أن اهتمامَهُ في التَّوجيهِ الإعرابيِّ مرتبطٌ بالمعنى وسلامتِهِ.

وقد أَجازَ النَّحويونَ مجيءَ الحالِ مِن الهاءِ في (كشحيه) وهو مضافٌ؛ لأَنَّهُ في تقديرِ: يُضمُّ إليهِ , لأَنّهُ إذا ضمَّهُ إلى كشحيهِ فقدْ ضَمَّهُ إليهِ فكأَنَّهُ قالَ: يُضمُّ إليهِ فهو في التَّقديرِ: حالٌ في المجرورِ بحرفٍ وهو جائزٌ عندَ النَّحويينَ [١٠٩] .

وجازَ أَنْ يكونَ مُخضَّبٌ (نعتاً) للكفِّ؛ لأَنَّهُ عنى العضوَ [١١٠] . وكلامُ أَبي عليٍّ في الإيضاحِ لا يدلُّ على أَنَّهُ إيجازُ أَنْ يكونَ (مُخضّباً) واصفاً للرَّجلِ, قالَ : ((وإنْ شئْتَ جعلْتَ مُخضَباً حالاً مِن الهاءِ في كَشْحَيه ولا يجوزُ الحالُ مِن المضافِ إليهِ وأَمَّا ﴿قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس:٢٧] فَنَعْتُ القطعِ وإنْ كانَ أيضاً حالاً مِن المضافِ فسدَّ المعنى وصارَ كأَنَّما يُضمُّ إلى كُشْحيهِ مُخضّباً كفاً)) [١١١] .

٣- الاتباعُ على البدليَّةِ :

ومِن اهتمامِ ابنِ الشَّجريِّ بالمعنى أَنَّهُ ضَعَّفَ إعرابَ بعضِ النَّحويينَ لِمخالفتِهِ لِصحَّةِ المعنى ففي بيت لبيد الذي قالَ فيهِ [١١٢]:

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ
مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

قال ابنُ الشَّجريِّ: ((والمضمرُ في (غدَتْ) ضميرُ بقرةٍ وحشيَّةٍ تقدَّمَ ذكرُها، ويروى (فعدَتْ) مِن العدوِ، والفرجُ: موضعُ المخافةِ، ومثلُهُ الثَّغرُ والثَّغرةُ، والعورةُ، و (مولى المخافةِ) (معنَاهُ وليُّ المخافةِ) أي مكانٌ يلى المخافةَ، وموضعُ (كلا) رفعٌ بالابتداءِ، والجملةُ مِن تحسبُ وفاعلِهِ ومفعولِهِ خبرُ المبتدأ، وعائدُ الجملةِ الهاءُ التي في اسمِ (أَنَّ) وعادَ إلى (كلا) ضميرٌ مفردٌ؛ لأَنَّهُ اسمٌ مفردٌ، وإنْ أَفادَ معنى التَّثنيةِ، وموضعُ المبتدأ معَ الجملةِ التي هي خبرُهُ نصبٌ بأَنَّها خبرُ (غدَتْ)؛ لأَنَّ مِنهم مَن يجعلُ (غدا) في الإعمالِ بمنزلةِ أَصبحَ وأَضحى، ومَن جعلها تامَّةً كانَ موضعُ الجملةِ بعدَها نصباً على الحالِ... وخلفُها رُفِعَ على البدلِ مِن (كلا)، والتَّقديرُ: فغدَتْ وخلفُها وأَمامُها تحسبُ أَنَّه يلي المخافةَ، وإنْ رفعتَهُ بتقديرِ: هو خلفُها وأَمامُها فجائزٌ. وبعضُ النَّحويينَ أَبدلَهُ مِن (مولى المخافةَ) وذلكَ فاسدٌ مِن طريقِ المعنى؛ لأَنَّ البدلَ يقدّرُ إيقاعُهُ في مكانِ المبدلِ مِنه، وإنْ منعَ مِن ذلكَ موجبُ اللَّفظِ في بعضِ الأَماكنِ، فلو قلْتَ: كلا الفرجينِ تحسبُ أَنَّهُ خلفُها وأَمامُها، لم تحصلْ بذلكَ فائدةٌ؛ لأَنَّ الفرجينَ هما خلفُها وأَمامُها، فليسَ في إيقاعِ الحسبانِ على ذلكَ فائدةٌ)) [١١٣] .

وهذا الرأْيُ لأبي عليٍّ الفارسيّ, قالَ صاحبُ شواهدِ الإيضاحِ: ((وخلفُها وأَمامُها: بدلٌ مِن خبرِ (أَنَّ) الذي هو (مولى المخافةِ) وهو رأيُ أَبي عليٍّ، قالَ: (وإنْ كانَ على لفظِ الإفرادِ، فإنَّهُ في المعنى لاثنينِ)، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِن "كِلا" ويجوزُ أَنْ يكونَ (خلفُها وأَمامُها)، خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ ولا يجوزُ نصبُ "كِلا" على الظَّرفِ؛ لأَنَّهُ مخصوصٌ)) [١١٤] . ويبدو أَنَّ الأَوجهَ الإعرابيَّةَ التي ذكرَت في البيتِ أَقدمُ مِن ابنِ الشَّجريِّ وهي مستوحاةٌ مِن قولِ الكسائيّ والفرَّاءِ والمسألةُ فيها تفصيلٌ أَكثرَ ((إذ يرى الكسائيُّ أَنَّ (كِلا) في موضعِ رفعٍ بما عادَ مِن الهاءِ التي في قولِهِ (أَنَّهُ) في قولِ الكسائيِّ. وقالَ الفرَّاءُ: موضعُ (كِلا) رفعٌ بموضعِ تحسبُ؛ لأَنَّهُ عادَ بذكرِ كِلا، وذكرَها الهاءُ التي معَ أَنَّ. ومثلُهُ مِن مسائلِ النَّحوِ: عبدُاللهِ ظننْتُ إنَّهُ قائمٌ، قالَ الكسائيِّ: عبدُ اللهِ يرتفعُ بما عادَ مِن الهاءِ؛ لأَنَّ أَنَّ كالصِّلةِ للظَّنِ، وتقديرُهُ عبدُ اللهِ ظننْتُهُ قائماً. وقالَ الفرَّاءُ: عبدُ اللهِ رُفِعَ بموضعِ ظننْت؛ لعودتِهِ بذكرِ عبدِ اللهِ، ولأَنَّ أَنَّ لا يعربُ ما بعدُها ما قبلُها. ومولى المخافةِ مرتفعٌ لأَنَّهُ خبرُ أَنَّ، وخلفُها وأَمامُها يرتفعانِ بالتَّرجمةِ عن الفرجينِ، معنَاهُ هما خلفُها وأَمامُها)) [١١٥] .

ويبدو أَنَّ هذا البيتَ استشهدَ بهِ النُّحاةُ على الاتِّساعِ في الظَّرفِ في الظروفِ المتصرِّفةِ, قالَ المبرِّدُ عن البيتِ السَّابق: ((فَكلُّ ظرفٍ يستَعْمِلُ اسْماً فَهَذَا مجازُهُ، وَمَا كَانَ لَا يَقع إِلَّا ظرفاً فَلَا يجوزُ الْإِخْبَارُ عَنهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يرْتَفعُ وكلُّ مَا خبرْتَ عَنهُ فَلَا بُدَّ مِن رَفعِهِ؛ لِأَنَّهُ خبرُ ابْتِدَاءٍ))[١١٦].

٤- أيٌّ بينَ الشَّرطِ والاستفهامِ :

في المجلسِ الثَّاني عشر ذكرَ ابنُ الشَّجريِّ بيتاً لأبي الطَّيِّبِ المتنبِّي الذي يقولُ فيهِ[١١٧] :

أيَّ يَـــوْمٍ سَـــــــررْتَنِي بِوِصَـــــــالٍ
لَـــــمْ تَـــــرُعْنِي ثَـــــلَاثةً بِصُـــــدُودِ

وكانَ ابنُ الشَّجريِّ يرى تأملاتٍ في هذا البيتِ أَغفلَها الشُّرَّاحُ, قالَ: ((وإِنَّما أَذكرُ مِن شعرِهِ ما أَهملَهُ مفسِّرُوهُ، فأُنبِّهُ على معنىً أَو إِعراب أَغفلُوهُ، وهذا البيتُ لبعدِهِ مِن التَّكلُّفِ، وخلوّهِ مِن التَّعسُّفِ، وسرعةِ انصبابِهِ إِلى السَّمعِ وتولُّجِهِ في القلبِ، أَهملُوا تأَمُّلَهُ فخُفِيَ عنهم ما فيه. والذى يتوجَّهُ فيهِ مِن السُّؤالِ أَنْ يقالَ: ما وجهُ تعلُّقِ عجزُهُ بصدرِهِ، وهل للجملةِ الأَخيرةِ موضعٌ مِن الإِعراب؟ فإِنْ قِيلَ: نعم، قِيلَ: ما هو؟ وكم وجهاً مِن وجوهِ الإِعرابِ يحتملُ؟ وهل يجوزُ أَنْ تكونَ (أَيٌّ) فيهِ شرطيَّةً؟ لتتعلَّقَ الجملةُ بالجملةِ تعلُّقَ الجزاءِ بالشَّرطِ كقولكَ: (أَيُّ يومٍ لقيني زيدٌ لم أُعرِضْ عنهُ)، تريدُ أَيَّ يومٍ لقيني أَقبلْتُ عليهِ. والجوابُ عن هذا السُّؤالِ أَنَّهُ لا يصحُّ حملُ (أَيٍّ) على معنى الشَّرطِ؛ لأَنَّ في ذلكَ مناقضةٌ للمعنى الذى أَرادَهُ الشَّاعرُ، فكأَنَّهُ قالَ: إِنْ سررتَني يوماً بوصالكَ أَمّنتني ثلاثةَ أَيَّامٍ مِن صدودِكَ، وهذا عكسُ مرادِهِ في البيت، وإِنَّما (أَيٌّ) استفهامٌ خرجَ مخرجَ النَّفي، كقولكَ لمَن يدّعي أَنَّهُ أَكرمَكَ: أَيُّ يومٍ أَكرمتني؟ تريدُ ما أَكرمتني قطّ)) [١١٨] . وهذا الرأيُ الذي يَنِصُّ على كونِ " أيٍّ" شرطيَّةً ذكرَهُ صاحبُ الشَّرحِ المنسوبِ للعكبريِّ مِن غيرِ أَنْ يعزُوهُ لأَحدٍ, قالَ : ((ولا يجوزُ أَنْ تكونَ " أَيٍّ" شرطيَّةً , تتعلَّقُ الجملةُ تعلُّقَ الجزاءِ بالشَّرطِ وإِذا حملْتهُ على الشَّرطِ كانَ ذلكَ مناقضاً للمعنى الذي أَرادَهُ)) [١١٩]. وهو رأيُ ابنِ الشَّجريِّ عَينُهُ وكرَّرَهُ ابنُ هشامٍ بلا عزوٍ لأَحدٍ [١٢٠].

وعندَ أَبي العلاءِ المعريِّ (ت٤٤٩هـ) " أَيٌّ" مُتضمِّنَةٌ معنى النَّفيَ, قالَ : ((اذكرْ أَيَّتُها الغزالُ أَيَّ يومٍ واصلْتَني فيهِ فسررْتني بوصلِكَ ولم ترعَني بصددٍ ثلاثةَ أَيامٍ)) [١٢١] .

و هذا ما يراهُ الواحديُّ يريدُ في أَيِّ يومٍ نصبَهُ على الظَّرفيَّةِ, يقولُ : لم تصلْني يوماً إِلّا وأَعرضْتَ عني ثلاثةَ أَيَّامٍ [١٢٢] .

وذكرَ ابنُ الشَّجريِّ وجهاً آخرَ في توجيهِ الإعرابِ, قالَ : ((أَجعلُ كلَّ واحدةٍ مِن الجملتينِ قائمةً بِنفسِها، لا علقةً لها بالأُخرى، فلا أَحكمُ للجملةِ الأَخيرةِ بموضعٍ مِن الإعرابِ. فإنَّ في ذلكَ أَيضاً فساداً للمعنى المرادِ؛ لأَنَّ قولَكَ: «أَيُّ يومٍ سررْتَني بوصالٍ» يفيدُ معنى: ما سررْتَني قطُّ بوصالٍ، ثُمَّ قولُكَ مستأنفاً: «لم ترعَني ثلاثةً بصدودٍ» يفيدُ معنى أَنتَ تصدُّ عنِّي يومينِ، وتصلُني في الثَّالثِ، فما ينتظمُ صدودُكَ ثلاثةَ أَيامٍ، وفى هذا تناقضٌ يبطلُ المعنى المقصودِ، فقد ثَبُتَ بِما قلْتُهُ أَنَّهُ لا بُدَّ مِن علقةٍ بين الكلامينِ)) [١٢٣] .

٥- في عودةِ الضَّميرِ :

في قولِ المتنبِّي[١٢٤] :

كَتَمْتُ حُبَّكِ حَتَّى مِنْكِ تكرمَةً
ثُمَّ اسْتَوى فِيكِ إِسْرَارِي وإِعْلَانِي
كَأَنَّهُ زَادَ حَتَّى فَاضَ عَنْ جَسَدِي
فَصَارَ سُقْمِي بِهِ فِي جِسْمِ كِتْمَانِي

دارَتْ حولَ البيتينِ أَقوالٌ كثيرةٌ للشُّرَّاحِ وصلَتْ حَدَّ الاضطرابِ وقد أَوضحَ ابنُ الشَّجريِّ المعنى العام للبيتينِ موضحاً الوجهَ الصَّحيحَ في إِعرابِهما, قالَ: ((أَرادَ: بالغْتُ في كتمانِي حُبِّكِ، حتَّى أَنِّي كتمْتُهُ مِنْكِ تكرمةً لَكِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: إِكراماً للحبِّ وإِعظاماً لَهُ، حتَّى لا يطَّلعَ عليهِ، ثُمَّ إِنَّ إِسراري وإِعلاني تساويا، وسببُ مساواةِ الإِعلانِ للإِسرارِ أَنَّ الحبَّ أَسقمَهُ، فَذلَّ نحولَ جسمِهِ على الحبِّ، ثُمَّ قالَ: كأَنَّهُ زادَ حتَّى فاضَ عن جسدِي، فشبَّهَ حبَّهُ بأَحدِ الأَشياءِ المائعاتِ، فوصفَهُ بالفيضِ، ثُمَّ قالَ: فصارَ سُقمِي بِهِ في جسمِ كتماني)) [١٢٥] .

وذكرَ بعدَ ذلكَ رأْيَ ابنِ جنيِّ في تفسيرِ البيتِ الثَّاني, قالَ: ((كأَنَّهُ، أَيّ كأَنَّ الكتمانَ، فأَضمرَهُ وإِنْ لمْ يجرِ ذكرُهُ، لأَنَّهُ لمَّا قالَ: كتمْتُ، دلَّ على الكتمانِ, قالَ: وما علمْتُ أَنَّ أَحداً ذكرَ استتارَ سقمِهِ وأَنَّ الكتمانَ أَخفاهُ، غيرُ هذا الرجلِ، وهو مِن بدائعِهِ)) [١٢٦] , ويرى ابنُ الشَّجريِّ في هذا القولِ اختلالاً في الإِعرابِ , وفساداً في المعنى, وتناقضاً في اللَّفظِ لو كانَ الشَّاعرُ أَرادَهُ، وذلكَ ((أَنَّهُ إِذا أَعدْنا الهاءَ مِن (كأَنَّهُ) إِلى الكتمانِ كما زعمَ، وجبَ إِعادةُ الضَّمائرِ التي بعدَها إِلى الكتمانِ أَيضاً، فصارَ التَّقديرُ: كأَنَّ الكتمانَ زادَ حتَّى فاضَ، فصارَ سقمِي بِهِ، أَي بالكتمانِ في جسمِ كتمانِي، ففي هذا مِن اختلالِ الإِعرابِ ما ترى، وفيهِ أَنَّهُ جعلَ الكتمانَ هو الذى أَسقمَهُ، والصَّحيحُ أَنَّ الحبَّ هو المُسْقِمُ لَهُ، ثُمَّ إِنَّ قولَهُ: ذكرَ استتارَ سقمِهُ وأَنَّ الكتمانَ أَخفاهُ، متناقضٌ؛ لِمساواةِ إِعلانِهِ لإِسرارِهِ)) [١٢٧] .

وهذا الرأْيُ أَيّدَهُ فيهِ ابنُ فَوّرَجة (ت٤٥٥هـ) الذي يرى الشَّيخَ أَبا الفتحِ قد خلطَ هذا الشّعرَ وقد مضى في كتابِ (التّجنّي) ما فيهِ مُقنعٌ ويعني ((أَنّي تكرَّمْتُ بكتمانِ حُبِّكِ. كتمْتُهُ مِنكِ أَيضاً. ثُمَّ استوى سرّي وعلنِي في الكتمانِ لا في العلنِ. يدلُّ على ذلكَ معنى البيتِ الثَّاني، وليسَ المصراعُ الثَّاني مناقضاً للأَوَّلِ فقد يظنُّ ظانٌ أَنَّهُ يعني أَنّي كتمْتُ ثُمَّ أَعلنْتُ، وليسَ كذلكَ, يدلُّكَ عليهِ كأَنَّهُ زادَ حتَّى فاضَ عن جسدِي يريدُ الكتمانَ. فكيفَ يكونُ معناهُ إِنّي أَظهرْتُ؟ فإِنْ قالَ: إِنَّما ضميرُ (زادَ) للحبِّ, قلْنَا لَه: فما تصنعُ بقولِهِ: فصارَ سقمِي في كتمانِي, يريدُ فصارَ سقمِي مُنكتِماً, كأَنَّهُ يقولُ: كانَ كتمانِي في جسمِي, فصارَ جسمِي في كتمانِي فافهمْهُ)) (١٢٨).

ويبدو لِي أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ قد نقلَ رأْيَ الواحديِّ وتأَثَّرَ بهِ, قالَ: ((لمْ يعرفِ الشيخانِ معنى هذا البيتِ, قالَ أَبو الفتحِ: كأَنَّهُ أَي كأَنَ الكتمانَ, ثُمَّ قالَ: وما علمْتُ أَنَّ أَحداً ذكرَ استتارَ سُقمِهِ وأَنَّ الكتمانَ أَخفاهُ غيرُ هذا الرَّجلِ, وقالَ أَبو عليٍّ كأَنَّهُ زادَ يريدُ الكتمانَ, وقولُهُ فصارَ سُقمِي بهِ في جسمِ كتماني, يريدُ فصارَ سقمِي منكتماً كأَنَّهُ في وعاءٍ مِن الكتمانِ, وكأَنَّهُ يقولُ كانَ كتمانِي في جسمِي فصارَ جسمِي في كتمانِي وهذا مثلُ قولِ أَبي الفتحِ سواء)) (١٢٩) .

ثُمَّ قال ((وإِنَّما حكيْتُ كلامَهما لِتعرفَ أَنَّهما لم يقفا على معنى البيتِ وأَخطآ حيثُ جعلا الخبرَ عن الكتمانِ وإِنما هو عن الحبِّ, يقولُ كأَنَّ الحبَّ زادَ حتَّى لم أَقدرْ على إِمساكِهِ وكتمانِهِ ثُمَّ فاضَ عن جسدِي كما يفيضُ الماءُ إِذا على ملأَ الإِناءِ وصارَ سقمِي بالحبِّ في جسمِ الكتمانِ أَي سقم كتماني وضعف وإِذا سقم الكتمان صحَّ الإِفشاءُ والإِعلانُ)) (١٣٠) .

وكانَ المعريُّ قد جوّزَ الأَمرينِ في عودةِ الضَّميرِ, قالَ: ((الهاءُ في كأَنَّهُ : ضميرُ الكتمانِ وَدَلَّ عليهِ قولُهُ : كتمتُ ويجوزُ أَنْ يكونَ راجعاً إِلى الحبّ أَي زادَ حبِّي حتَّى أَسقمَ كتمانِي فضعف عن حملِ الكتمانِ, والكنايةُ في بهِ ترجعُ إِلى الحبّ)) (١٣١) .

وهذا يَدلُّ على سعةِ اطلاعِ ابنِ الشَّجريِّ على شعرِ المتنبي وشروحِهِ والذي كانَ يقرأُ ما يكتبُهُ شعراءُ عصرِهِ ويُبدي رأْيَهُ في كثيرٍ مِن القضايا بل إِنَّني لا أُبالغُ إِذا قلْتُ إِنَّ ابنَ الشجريِّ كانَ بحقٍ أَحدُ شرّاحِ ديوانِ المتنبي بلا منازعٍ , وإِنَّهُ تنبَّهَ على قضايا كثيرةٍ في شعرِ المتنبي لم ينتبِّهْ لها حتَّى شرّاحُ المتنبي المشهورونَ.

٦- اختلافُ الرِّوايةِ بينَ الرفعِ والنّصبِ :

في قولِ المتنبي(١٣٢):

كَفَى ثُعَلاً فَخْراً بِأَنَّكَ مِنْهُم وَدَهْرٌ

لأن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهلُ

في البيتِ كَثُرتِ الآراءُ والتَّوجيهاتُ التي ذكرَها شرَّاحُ ديوانِهِ تصلُ أحياناً إلى حَدِّ الاضطرابِ والتَّعسفِ في التَّأْويلِ والتَّوجيهِ وقد ذكرَ ابنُ الشَّجريِّ أكثرَ هذهِ الأَقوالِ واستهلَّ حديثَهُ عَنْ الفعلِ (كفى) وعِنْدَهُ أَنَّ الفعلَ كفى – يَكْفي , ويُجزيء ويغني بمعنىً واحدٍ فهذا يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ كقولِكَ : يكفيني درهمٌ وكفاني قُرْصٌ : أي : أجزأني و أَغنانِي عن كلّ قُرصٍ آخر وعن بعض آخر فأَمَّا كفى المُتَعدِّي إلى مفعولينِ في نحو: كفيْتُ فلاناً شرَّ فلانٍ , فمعناهُ مَنَعْتُهُ مِنه وحُلْتُ بينَهُ وبينَهُ ومِنهُ في التَّنزيلِ : ((فَسَيَكْفِيكهُمُ اللهُ)) [البقرة:٣٧] فهما مختلفانِ معنىً وعملاً فمِنْ الضّربِ الأَوَّلِ قولُهُ : كفى ثُعلاً فخراً بأنَّكَ منهم فَثُعلا : مفعولٌ بهِ وفخراً تمييزٌ, والفاعلُ أَنَّ بصلتِها والباءُ مَزيدةٌ كما زيدَتْ في (كفى باللهِ) (١٣٣) .

إنَّ المشكلَ في هذا البيتِ لفظةُ (دهرٍ) إذ ذكرَ ابنُ الشَّجريِّ روايتينِ فيها وهما : الرَّفعُ والنَّصبُ, فالرَّفعُ نَسَبَها لابنِ جنِّي والرَّبعيِّ والنَّصبُ روايةُ الشّاميّينَ وعليها اعتمدَ المعَرّيُّ(١٣٤), قالَ أبو الفتحِ : ((ارتفعَ (أهلُ) لأَنَّهُ وصفٌ (لدهر) وارتفعَ (دهرٌ) بفعلٍ مضمرٍ دلّ عليهِ أَوَّلُ الكلامِ فكأَنَّهُ قالَ: (ولْيفخر دهرٌ) لأَنَّ أَمسيتَ مِن أَهلِهِ لا يتّجهُ رفعُهُ إلاّ على هذا؛ لأَنَّهُ ليسَ قبلَهُ مرفوعٌ يجوزُ عطفَهُ عليهِ ولا وجهٌ لِرفعِهِ بالابتداءِ إلّا على حذفِ الخبرِ, وليسَ في قوةِ إضمارِ الفعلِ ها هنا)) (١٣٥).

ولم يذهبْ ابن فَوّرجة (ت٤٥٥ه) بعيداً عن قولِ أَبي الفتحِ على الرُّغمِ مِن أَنَّهُ لم يستحسنْهُ إذ قالَ تعليقاً على قولِهِ : ((وشتَّان إضمارُ مبتدأٍ يَدّلُّ عليهِ الكلامُ ويُشدُ به الضَّميرُ , وحذفُ فعلٍ لا اتّساقَ للفظِ معَهُ ولِنتحاكمْ معَ الشَّيخِ أَبي الفتحِ إلى إظهارِ الفعلِ الذي زَعَمَ أَنَّهُ مُضمرٌ . ثُمَّ ننظرْ كيفَ انسياقُ الكلامِ في حكمِ الشِّعرِ؟ فما أَراكَ تَستحسنُ أَنْ تقولَ : كفى ثُعلاً فخراً بأَنّكَ مِنهم ولْيفخرْ دهرٌ أَهلٌ لأَنَّ أَمسيتَ مِنْ أَهلِهِ بل كفى ثُعلاً فخراً بأَنَّكَ مِنهم ودهراً هو لأَنَّ أَمسيتَ مِن أَهلِهِ أَهلٌ ولو خُيِّرَ في هذينِ اللَّفظينِ الشيخُ... لاختارَ هذا لاشكَ))(١٣٦)

وهذا يعني أَنَّهُ يرى في هذا الوجهِ تعسُّفاً في تقديرِ : الفعلِ الرَّافعِ لــ (دهرٌ) وكثرةَ التَّأْويلاتِ. وكانَ المعرّي يرى في البيتِ وجهاً مختلفاً إذ يرى أَنَّ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ نصبُ (دهراً) عطفاً على (ثُعل) وقولُهُ (بأَنَّكَ مِنهم) رُفِعَ؛ لأَنَّهُ فاعلُ (كفى) و(أَهلُ) رُفِعَ بخبرِ ابتداءٍ محذوفٍ. كأَنَّهُ قالَ: هو أَهلُ؛ لأَنَّ أَمسيْتَ مِن أَهلِهِ فارتفعَ (أهلُ) وصفاً لِدهرٍ, وارتفعَ (دهرٌ) بفعلٍ مضمرٍ, والتَّقديرُ: (ليَفْخَرَ دَهرٌ) [١٣٧] .

وهذا القولُ عندَ ابنِ الشّجريِّ لا يخلو مِن التَّعسفِ والتَّكلفِ, قالَ : ((وهذا القولُ فيهِ إسهابٌ كما ترى وتكلُّفٌ شاقٌ, والرفعُ وإِنْ كانَ فيهِ تكلُّفُ إِضمارِ فعلٍ أَقربُ مُتَناولاً وأَصحُّ , وأَكثرُ فائدةً)) [١٣٨] .

وللربعيِّ (ت٤٢٠هـ) رأيٌ آخر في نصبِ (دهرٍ) إذ يرى أَنَّهُ معطوفٌ على اسمِ (أَنَّ) وأَهلُ خبرٌ عنهُ أَي : كفى ثُعْلاً فخراً أَنّك منهم... وهذا القولُ بعيدٌ مِنْ حصولِ فائدةٍ, ثُمَّ قالَ : والرفعُ في (دهرٌ) أَجودُ على (وليفخر دَهرٌ) والنَّصبُ روايةٌ شاميةٌ [١٣٩].

وبعدَ أَنْ عرضَ ابنُ الشّجريِّ الأَوجهَ الإعرابيَّةَ المحتملةَ في توجيهِ بيتِ المتنبّي, قالَ رأيَهُ الذي يرى فيهِ تناغمَ المعنى والإعرابِ والبعدَ عن التَّكلُّفِ والتَّعسُّفِ, إذ قالَ : ((وعطفُ (دهرٍ) وهو اسمُ حدثٍ على الكونِ المقدَّرِ وهو اسمُ حدثٍ , ودهرٌ موصوفٌ بصفةٍ فيها ضميرٌ عائدٌ على اسمِ (إنَّ) وهو التَّاءُ مِن (أَمسيْتَ) فهذا وجهٌ في الرَّفعِ صحيحُ المعنى وليسَ فيهِ تقديرٌ محذوفٌ والأَوجهُ المذكورةُ عمَّنَ عزوتُها إليهم ليسَ فيها وجهٌ خالٍ مِن الحذفِ إِلَّا الوجهَ الذي ذهبَ إليهِ الرَّبعيّ في النَّصبِ وهو قولٌ لا تصحبُهُ فائدةٌ فأَبو الفتحِ والرُّبعيّ قدّرا فعلاً لِرفعِ (دهرٌ) والمعريّ أَيضاً لِنصبِ (دهرٌ)... ويتَّجهُ عندي في إِعرابِ البيتِ بعدَ هذا وجهٌ لم يذهبْ إليهِ مَنْ تقدّمَ, كما لم يذهبُوا إلى عطفِ (دهرٍ) على فاعلِ (كفى) وهو (أَنَّكَ) ترفعُ الفخرَ بإِسنادِ (كفى) إليهِ وتُخرجُ الباءَ عن كونِها زائدةً فتجعلُها مُعَدِّيةً مُتَعَلِّقَةً بالفخرِ ويُجَرُّ (الدَّهرُ) بالعطفِ على مجرورِ الباءِ وتَرفعُ (الأَهلُ) بتقديرِ : المبتدأ الذي تقدَّمَ ذِكْرُهُ , فيصيرُ اللَّفظُ : كفى ثُعْلاً فخرٌ بكونِكَ مِنهم , وبدهرٍ هو أَهلٌ ؛ لأَنَّ أَمسيْتَ مِن أَهلِهِ والمعنى أَنَّهم اكتفُوا بفخرِهم بهِ وبزمانِهِ عن الفخرِ بغيرِها)) [١٤٠] .

وهذا ما نراه من أقرب الاراء التي ذكرناها الى واقع اللغة.

الخاتمةُ

لكلِّ دراسةٍ نتائجُ و زبدٌ وفي هذهِ السُّطورِ أهمُّ النَّتائجِ:

١- المعنى والإعرابُ عندَ ابنِ الشَّجريِّ متلازمانِ فمثلَما يتوقَّفُ الإعرابُ على المعنى فإنَّ المعنى أيضاً يتوقَّفُ على الإعرابِ, ومِن ثَمَّ عدَّ العلماءُ معرفةَ المعنى أَهمَّ فوائدِ الإعرابِ.

٢- كانَ ابنُ الشَّجريِّ في أَماليهِ حريصاً كلَّ الحرصِ على أَنْ يُصحِّحَ المعنى قبلَ أَنْ يُصحِّحَ الإعرابَ, وعنايتهِ بهِ قبلَ عنايتِهِ باللَّفظِ.

٣- لقد كانَ لابنِ الشَّجريِّ عنايةٌ خاصةٌ بإعرابِ القرآنِ الكريمِ جعلَتْ لأَماليهِ أَثراً ظاهراً في الدِّراساتِ القرآنيةِ من بعدِهِ, إذ لم يعرضْ لأَصلٍ من الأُصولِ أَو قاعدةٍ مِن القواعدِ إلَّا واستشهدَ لَها بآيةٍ أَو أَكثرَ, وهو بذلكَ لا يلتزمُ مذهباً نحويّاً واحداً بل يصحِّحُ جميعَ الآراءِ, فينطلقُ مِن قاعدةٍ واضحةٍ يكرِّرُها كثيراً وهي أَنَّ الإعرابَ مرتبطٌ بصحَّةِ المعنى أَو فسادِهِ.

٤- كانَ لابنِ الشَّجريِّ سعةُ اطِّلاعٍ على شعرِ المتنبي, وشروحِهِ, وكانَ مطَّلعاً على ما يكتبُهُ شعراءُ عصرِهِ, ويبدي رأْيَهُ في كثيرٍ مِن القضايا بل إنَّني لا أُبالغُ إنْ قلْتُ: إنَّ ابنَ الشَّجريِّ أَحدُ أَهمِّ شرَّاحِ شعرِ المتنبي بلا منازعٍ, وإنَّهُ تنبَّهَ على قضايا كثيرةٍ في شعرِهِ لم يُشِرْ إليها حتَّى شرَّاحُ ديوانِه المعتمدونَ.

الهوامشُ:

١- ينظر : المقتضب : ٥٠/٢ .
٢- تحفة الغريب : ٩/١ . وينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٤/١ .
٣- مفاتح العلوم : ٣٧ . , وينظر : الأكسير في علم التفسير : ٤٩ .
٤- المرتجل : ٣٤ .
٥- ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٩١ .
٦- ينظر : دلائل الإعجاز : ٧٥ .
٧- اللسان مادة عرب :٥٨٩/١,وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٩/١ .
٨- الفتح القريب في حواشي مغني اللبيب : ١/ ٤ .
٩- تأويل مشكل القرآن : ٧٥ .
١٠- التبيان في إِعراب القرآن مقدمة المحقق .
١١- ينظر: إِعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ١٠٩١/٣ .
١٢- ينظر: القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية : ٢٦٦ .
١٣- ينظر: ظاهرة الإِعراب في النحو العربي : ١٨ .
١٤- ينظر: الإِعراب في القرآن الكريم : ٧٠ – ٧١ . وينظر : المدارس النحوية د. خديجة الحديثي : ١١٢ , والنحو وكتب التفسير : ١٠١/١ .
١٥- ينظر: معاني القرآن للأخفش مقدّمة التحقيق د. هدى قُراعة : ٢٥/١ .
١٦- إعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجاج : ١٠٩١/٣ .
١٧- النحو وكتب القراءات القرآنية : ١/ ١٦٦ .
١٨- معاني القرآن للأخفش مقدّمة التحقيق د. هدى قُراعة : ٢٥/١ .
١٩- الفاضل لابي العباس المبرد : ٤ .
٢٠- مفتاح السعادة ومصباح السيادة : ٦٧٤ .
٢١- ينظر:التوجيه النّحوي لوجود القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه: ١٠٤
٢٢- ينظر: المعنى والإِعراب عند النحويين : ٣٠٧ .
٢٣- المصدر نفسه : ٣٠٧ .
٢٤- إنباه الرواة على أنباه النّحاة : ٨/٤ .
٢٥- المصدر نفسه : ٤/ ٨ .

٢٦- خزانة الأدب وغاية الأدب ابن حجة الحموي : ٣٥٤/١ , وينظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم : ٢٢٥ .

٢٧- الموافقات: ٤/ ١١٥ – ١١٦, وينظر: النحو والدّلالة : ٢٦ .

٢٨- الرماني النّحوي : ٢٥٢ .

٢٩- ٢٣٢ طبعة عالم الكتب تحقيق : محمد علي النجار مجلد واحد .

٣٠- المصدر نفسه : ٨٠٥ .

٣١- المصدر نفسه : ٥٩٣ .

٣٢- دلائل الإعجاز : ٨١ .

٣٣- ينظر: النحو والدّلالة : ١٦٤ .

٣٤- النحو العربي : مازن مبارك : ١٦٠ .

٣٥-ينظر: المحرر الوجيز : ١/ ٤٠ .

٣٦- معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٣ .

٣٧- التفسير البسيط : ١/ ٤١٦ .

٣٨- البحر المحيط : ١/ ١٠ .

٣٩- البصائر والذخائر : ١/ ١٧٩ – ١٨٠ .

٤٠- اثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري : كريم حسين ناصح أطروحة دكتوراه بإشراف د. حسام سعيد النعيمي كلية الآداب بغداد : ٧٨ .

٤١- ينظر : ابن جني النحوي د. فاضل السامرائي : ٢٩٠ .

٤٢- البحر المحيط : ٤٣٨/٣,وينظر:التأويل النّحوي في القرآن الكريم ١٩/١ – ٢٠

٤٣- من قضايا اللغة والنحو : ٨٦ , والتفسير البسيط للواحدي : ١٣ / ٣٧٥ .

٤٤- الرَماني النَحويّ: ٢٥٢.

٤٥- الأمالي الشَّجريَّة: ٢/ ١٢١ – ١٢٢.

٤٦- ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧ , وإعراب القرآن للنحاس : ٧٧١ , والجنى الداني : ١٦٤ ونسبه الأخفش وابن مالك أيضاً .

٤٧- ينظر: المفضليات : ٢/ ٢٠.

٤٨- جامع البيان : ٢٩٣/١ – ٢٩٤ , وينظر: التفسير البسيط للواحدي : ١٩ / ٣٤٥

٤٩- الأمالي الشجرية : ٢/ ٥١٣.

٥٠ – ينظر: الصاحبي : ٢٦٣ , والأزهية : ١٦٩ , والبرهان : ١١٥٦ .

٥١– ينظر: معاني الحروف : ١٧٧ .

٥٢– إعراب القرآن : ٤١٥ .

٥٣– جامع البيان : ٥/ ٤٢٦٩ .

٥٤– ينظر: الكتاب : ٢/ ٣٢٥ , ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٤٧٩ , والدّر المصون : ٦/ ٢٦٩ ولم يذكر الأَخفش الآية في معاني القرآن .

٥٥– ينظر:إعراب القرآن للنحاس:٤١٥,والدّر المصون:٦/٢٦٩, والبرهان : ١١٥٦ .

٥٦– ينظر: مغني اللبيب : ٣٦٢, وذكر القراءة السَّمين الحلبي, ينظر: الدّر المصون: ٦/ ٢٦٨.

٥٧– ينظر: أمالي ابن الشجري : ٣/ ١٦٢ – ١٦٣ .

٥٨– المصدر نفسه : ٣/ ١٦٣ .

٥٩– ينظر: معاني القرآن : ٢/ ٢٩٢ .

٦٠– ينظر: الأَزهية : ٧١ .

٦١– ينظر: الجنى الداني : ٢٢٥.

٦٢– ينظر: جواهر الأدب : ١٩٨ .

٦٣– أَمالي ابن الشجري : ٢/ ٥٥٨ – ٥٥٩ .

٦٤– البغداديات : ٢٧٢ – ٢٧٣ .

٦٥– ينظر: شرح اللمع : ٢/ ٢٩٣ – ٢٩٤ .

٦٦ – ينظر : رصف المباني : ٣١٥ .

٦٧– مغني اللبيب : ٤٠٢ .

٦٨– أَمالي ابن الشجري : ٢/ ١٣٠– ١٣١.

٦٩– إعراب القرآن للنحاس : ١٠٧٣ , ويُنظر: التفسير البسيط :٢٣/٣١١ , والبحر المحيط:٢١/٢٦٤ .

٧٠ – الكامل في اللغة والآدب : ١/٣٢ .

٧١– يُنظر: مَعاني القرآن :٢/ ٢٤٦ .

٧٢– الكشاف: ٤/ ٧٢١, والفريد في إِعراب القرآن:٣٥٩ ,والبحر المحيط : ٢١ /٢٦٤ , والدّر المصون : ١٠ / ٧١٧ .

٧٣- ينظر: أَمالي ابن الشجريّ :٢/ ٤٣٩ .

٧٤- ينظر: معاني القرآن : ٢/ ٢١٧ .

٧٥- ينظر: أَمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤١ , والبحر المحيط ٣٢٣/١٥ , والدّر المصون : ٢٤١/٨ .

٧٦- ينظر: أَمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤١ , ومعاني القرآن للزجاج : ٤١٦/٣ , وينظر: التفسير البسيط : ٢٩٦/١٥ , والدّر المصون : ٢٣٨/٨

٧٧- ينظر: أَمالي ابن الشجريّ : ٢٤١/٢ .

٧٨- ينظر: إِعراب القرآن : ٥٦٤ , والتفسير البسيط : ٢٩٩/٥ , والبحر المحيط: ١٥ /٣٢٣ .

٧٩- الإِغفال لأبي علي الفارسي : ١٠٧١/٢- ١٠٧٢ مع تصرف , المحرر الوجيز : ١١٠/٤ .

٨٠- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ٤٤٢/٢ , والدّر المصون : ٨ / ٢٣٩ .

٨١- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ٤٤٢/٢ , ومعاني القرآن وإِعرابه :٤١٦/٢ , والتفسير البسيط: ٣٠/١٥ , وسر صناعة الإِعراب : ١/ ٤٠٣ .

٨٢- الإِغفال لأَبي علي الفارسي : ١٠٦٢/٢- ١٠٦٣ مع تصرف .

٨٣ - ينظر: أَمالي ابن الشجري : ٤٤٢/٢ .

٨٤- المصدر نفسه : ٢/ ٤٤٥ , وينظر: الدّر المصون : ٨/ ٢٤١ .

٨٥ - أَمالي ابن الشجري : ٢٣١/٢ .

٨٦- معاني القرآن وإِعرابه : ٥/ ٣٧ .

٨٧- التفسير البسيط : ٢٠/ ٣٦٢ , وينظر: المحرر الوجيز :١٥٢/٥ .

٨٨- البحر المحيط : ١٩ / ٣٤٣ , وينظر: الدّر المصون : ١٠ / ١١ .

٨٩- معاني القرآن للفراء : ٣/ ٧٣ .

٩٠- البحر المحيط : ١٩/ ٣٤٣ , وينظر: الدّر المصون : ١٠ / ١١ .

٩١- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ٢٣١/١ .

٩٢- التبيان في إِعراب القرآن : ٢/ ١١٧١ .

٩٣- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ٣/ ١٠٠ .

٩٤- المصدر نفسه : ٣/ ١٠٠ .

٩٥- مغني اللبيب : ٢٢٢.

٩٦- المصدر نفسه: ٢٢٢ بتصرف.

٩٧- شرح أشعار الهذليين: ١٢٨١.

٩٨- أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٢٢ – ٢٢٣.

٩٩- خزانة الأدب : ٥/ ١٠١ .

١٠٠- ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩١٤ .

١٠١- ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٢٣ .

١٠٢- ينظر: شرح الأشموني : ٢/ ١٣٠ .

١٠٣- ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٥٣ , وإعراب القرآن : ٢٨٠ .

١٠٤- ينظر: أسرار العربيّة: ٢٩٦, ومغني اللبيب : ٨٩٦ , والأشباه والنظائر : ٢/ ١١ .

١٠٥- التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٤٢٣, وينظر: ديوان النّابغة: ٣٩.

١٠٦- ديوانه : ٢٢ .

١٠٧- أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٤٤- ٢٤٥ , وكلام أبي علي في الإيضاح : ١٠٩ مع اختلاف في النقل. ١٠٨- أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٤٥ .

١٠٩- ينظر : خزانة الأدب : ٧/ ٥ .

١١٠- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٧٦ .

١١١- الإيضاح : ١٠٩ .

١١٢- ديوانه : ٣١١ , تبصرة المبتدئ : ١٨٩ , شرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٦ .

١١٣- أمالي ابن الشجري : ١/ ١٦٧ .

١١٤- إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٢٧٤ .

١١٥- شرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٦ .

١١٦- المقتضب : ٣/ ١٠٣ .

١١٧- ديوانه في الشرح المنسوب للعكبري : ٣١٩/١ , وذكره ابن جني في الفَسْر : ٢/ ٣١٤ ولم يُعلن عليه في موضعه , وشرح الواحدي : ١/ ٦٧ .

١١٨- أمالي ابن الشجري : ١١٦/١ .

١١٩- التبيان في شرح الديوان : ١/ ٣١٩ .

١٢٠- ينظر: مغني اللبيب : ١١٠

١٢١- شرح ديوان أَبي الطيب المنسوب لابي العلاء : ١/ ٧٥ .

١٢٢- ينظر : شرح ديوان المتنبي : ١/ ٧٦ .

١٢٣- أَمالي ابن الشجري : ١/ ١١٦ .

١٢٤- ينظر:التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري:١٩٢/٤,والفتح على أبي الفتح: ٣٠٦

١٢٥- أَمالي ابن الشجري :٣/ ٥١ .

١٢٦- المصدر نفسه : ٣/ ٥١ , وكلام ابن جني في الفتح الوهاب : ١١٨ , وشرح الديوان المسمى بالتبيان : ٤/ ١٩٢ .

١٢٧- المصدر نفسه : ٣/ ٥١ .

١٢٨- الفتح على أبي الفتح : ٣٠٦ .

١٢٩- شرح ديوان المتنبي : ١/ ١٦٢ .

١٣٠- المصدر نفسه : ١/ ١٦٢ .

١٣١- شرح ديوان أَبي الطيب : ٢٠٩/١ , وينظر : العرف الطيب : ٤٤ .

١٣٢- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ٣٠٩ ٣١٠ , وديوانه المنسوب للعكبري : ٣/ ١٩٠ – , الفتح الوهابي : ١٢٦ , والفتح على أبي الفتح ٢٢٨ .

١٣٣- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ١/ ٣١٠ , وشرح ديوان المتنبي للواحدي : ١/ ٣١١ , ومغني اللبيب : ١٤٧ ,

١٣٤- ينظر: أمالي ابن الشجري : ١/ ٣١١ .

١٣٥- المصدر نفسه : ١/ ٣١١ , والفتح الوهبي : ١٢٦ .

١٣٦- الفتح على أبي الفتح : ٢٢٩ .

١٣٧- ينظر : شرح ديوان أبي الطيب المنسوب لأَبي العلاء المعري : ١/ ١٧٣ , ومغني اللبيب : ١٤٧ .

١٣٨- أَمالي ابن الشجري : ١/ ٣١١ .

١٣٩- ينظر: أَمالي ابن الشجري : ١/ ٣١١ , و شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري: ١٩٠/٣ , ومغني اللبيب : ١٤٦ .

١٤٠- أَمالي ابن الشجري : ١/ ٣١٣ , ونقل ابن هشام قوله في المغني بنصّه : ١٤٧ .

ثبتُ المصادرِ والمراجعِ :

- ابن جني النحوي,د. فاضل صالح السامرائي,طبع بمطابع النذير,د.ط, ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢- . ارتشاف الضرب في لسان العرب, أَبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ), تحـ: د. رجب عثمان محمد, مكتبة الخانجي, ط ١ , ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- الأزهية في علم الحروف, علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ), تحـ: عبد المعين الملوحي, د.ط, ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤- أسرار العربيّة, أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ), تحـ: د. فخر الدين قباوة, دار
الجيل بيروت, لبنان, ط١, ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٥- الأشباه والنظائر في النحو, الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ), تحـ: عبد العال سالم مكرّم, مؤسسة الرسالة, ط١, ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥.

٦- الإعراب في القرآن الكريم, سميح عاطف الزّين, الشركة العالمية للكتاب, د.ت.

٧- إعراب القرآن, أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٨٨ هـ), تحـ: زهير غازي زاهد, عالم الكتب, بيروت, ط٢, ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٨- إعراب القرآن المنسوب خطأً للزَّجاج, تحـ: إبراهيم الأبياري, دار الكتاب اللبناني, ط٣, ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٩- الأكسير في علم التّفسير, الفقيه سليمان بن عبد القوي الطّوافيّ (ت ١٢١٦هـ), تحـ: عبد القادر حسين, مكتبة الآداب, القاهرة, د.ت.

١٠- أمالي ابن الشّجريّ, هبة الله علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢ هـ), تحـ: محمود محمد الطناحي, ط٢, ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١١- إنباه الرواة على أنباه النحاة, جمال الدين أبو الحسن بن علي القفطي (ت ٦٤٦هـ), تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الكتب المصرية, القاهرة, ط١, ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف, الإمام كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ), تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث العربي, د.ت.

١٣- الإيضاح, أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ), تحـ: كاظم بحر المرجان, عالم الكتب, بيروت, لبنان, ط١, ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٤- إيضاح شواهد الإيضاح, أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي, تحــ: محمد بن حمود الدعجاني, دار الغرب الإسلامي, ١٤٠٨هــ - ١٩٧٨م.
١٥- الإيضاح في علل النّحو, أبو القاسم الزّجاجيّ (ت٣٣٧هــ), تحــ: د. مازن مبارك, دار النفائس, بيروت, ط٣, ١٣٩٩هــ - ١٩٧٩م.
١٦- البحر المحيط, أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هــ), تحــ: ماهر حبّوش وآخرين, دار الرسالة, ط١, ١٤٣٦هــ - ٢٠١٥م.
١٧- البرهان في علوم القرآن, الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هــ), تحــ: أبو الفضل الدّمياطي, دار الحديث, القاهرة, ١٤٢٧هــ - ٢٠٠٦م.
١٨- البصائر والذخائر: أبو حيّان التوحيدي (ت ٤١٤هــ), تحــ: د.وداد القاضي, دار صادر, بيروت, لبنان, ط٢, ١٤٣١هــ - ٢٠١٠م.
١٩- البغداديات, أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧م), تحــ: صلاح الدين السنكاوي, إحياء التراث الإسلامي, بغداد, ١٩٨٣م.
٢٠- تأويل مشكل القرآن, الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة (ت ٢٧٦ هــ), تحــ: أحمد صقر, دار التراث, ط٢, ١٤٢٧هــ - ٢٠٠٦م.
٢١- التأويل النحوي في القرآن الكريم, د.عبد الفتاح أحمد الحموز, مكتبة الرشيد, ط١, ١٤٠٤هــ - ١٩٨٤م.
٢٢- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي, أبو محمد على الله بن اسحاق الصيمري (من نحاة القرن الخامس للهجرة), تحــ: د. يحيى مراد, دار الحديث, القاهرة, د.ط, ٢٠٠٥م.
٢٣- التبيان في إعراب القرآن, أبو البقاء عبد الله عبد الحسين العكبري (ت ٦١٦ هــ), تحــ: علي محمد البجاوي, مطبعة البابي الحلبي, ١٣٩٦هــ - ١٩٧٦م.
٢٤- تحفة الغريب, الدماميني, محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٧هــ), طبع مع المنصف من الكلام على مغني ابن هشام, المطبعة البهية, القاهرة, ١٣٠٥هــ - ١٨٨٧م.
٢٥- التفسير البسيط, أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هــ), تحــ: د.عبد العزيز سطام, و د. تركي بن سهود العتبي, دار المصور العربي, مصر, د.ت.
٢٦- التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه, د. سليمان يوسف خاطر, مكتبة الرشيد, ط١, ١٤٣٠هــ - ٢٠٠٩م.

٢٧- جامع البيان, أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ), تحـ: أحمد عبد الرزاق البكري, ومحمد عادل محمد وآخرون, دار السلام, ط٤, ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني, الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ), تحـ: د. فخر الدين قباوة, ومحمد نديم, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنا ن, ط١, ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب, علاء الدين بن علي الاربلي (ت ٦٣١هـ), تحـ: د. اميل يعقوب, دار النفائس, ط٢, ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٣٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني, تحـ: محمود بن الجميل, مكتبة الصفا, ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣١- خزانة الأدب وغاية الأدب, تقي الدين أبو بكر بن علي الحموي (ت ٨٣٧هـ), تحـ: هشام شقيو, دار مكتبة الهلال, بيروت, لبنان, د.ط, ٢٠٠٤م.
٣٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ), تحـ: عبد السلام هارون, مطبعة المدني, ط٤, ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٣- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ), تحـ: محمد علي النجار, عالم الكتب, بيروت, لبنان, ط١, مجلد واحد, ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٣٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ), تحـ: د. أحمد محمد الخراط, دار القلم, دمشق, ط٢, ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٥- دلائل الإعجاز, الإمام أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ), تحـ: د. محمود محمد شاكر, مطبعة المدني, القاهرة, ط٣, ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٦- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء, د. بتول قاسم ناصر, دار الشؤون, بغداد, ط١, ١٩٩٩م.
٣٧- ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب خطأً لأبي البقاء العكبري, تحـ: مصطفى السقا , وإبراهيم الابياري, دار المعرفة, ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م.
٣٨- ديوان الأعشى الكبير, ميمون بن قيس, شرح: مهدي محمد ناصر, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٤٠٧هـ - ١٩٨٤م.
٣٩- ديوان النابغة الذبياني, شرح حنا نصر الحتي, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧م.

٤٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني, الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢ هـ), تحــ: د. أحمد محمد الخراط, دار القلم, دمشق, ط٣, ١٤٢٣هــ - ٢٠٠٢م.
٤١- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه, د. مازن مبارك, دار الفكر, ط٣, ١٣٨٣هــ - ١٩٦٣م.
٤٢- سر صناعة الإعراب, ابن جني, تحــ: د. حسن هنداوي, دار القلم, ط١, ١٤٠٥هــ - ١٩٨٥م.
٤٣- شرح أشعار الهذليين, صنعة السكري, تحــ: عبد الستار فراج, مراجعة: د. محمود محمد شاكر, دار العروبة, القاهرة, ١٣٨٤هــ - ١٩٦٥م.
٤٤- شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك, نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩١٨م), تحــ: أحمد محمد عزوز, المكتبة العصرية, بيروت, ط١, ١٤٣١هــ - ٢٠٠١م,
٤٥- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هــ), تحــ: د. عبد المجيد ذياب, ط٢, ٢٠١٢م.
٤٦- شرح ديوان المتنبي, أبو الحسن بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هــ), شركة القدس, القاهرة, د.ت,
٤٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات, أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هــ), تحــ: عبد السلام هارون, دار المعارف, ط.٢
٤٨- شرح الكافية الشافية, جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هــ), تحــ: د.عبد المنعم هريري, دار المؤمن للتراث, د.ت.
٤٩- شرح اللمع, ابن برهان (ت ٤٥٦ هــ), تحــ: د.فائز فارس, الكويت, ط١, ١٤٠٤هــ - ١٩٨٤م.
٥٠- الصاحبي, أبو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هــ), تحــ: أحمد صقر, ط١, ١٤٢٥هــ - ٢٠٠٥م.
٥١- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم, د. أحمد سليمان ياقوت, شركة الطباعة العربية السعودية, الرياض, ط١, ١٤٠١هــ - ١٩٨١م.
٥٢- الفاضل, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هــ), تحــ: د. عبد العزيز الميمني, دار الكتب والوثائق القومية, ط.٤

٥٣- الفتح على أبي الفتح, أبو علي محمد بن حمد بن فورجة (ت ٤٥٥هـ), تحـ: رضا رجب, ط١, ٢٠١١م.
٥٤- الفتح القريب في حواشي مغني اللبيب, السيوطي (ت ٩١١ هـ), الأحمدية, حلب, (مخطوط).
٥٥- الفتح الوهاب على مشكلات المتنبي, أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ), تحـ: محسن غياض, مطبعة الجمهورية, بغداد, ١٩٧٣م.
٥٦- الفريد في إعراب القرآن المجيد, المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ), تحـ: د. محمد نظام الدين الفتيح, دار الزمان, المدينة المنورة, ١٤٠٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥٧- الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي, أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ), تحـ: د. صفاء خلوصي, دار الشؤون, بغداد, ١٩٨٨م.
٥٨- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية, عبد العال سالم مكرم, دار المعارف, دمشق, د.ت.
٥٩- الكامل, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ), تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم, والسيد شحاتة, نهضة مصر, القاهرة, د.ت.
٦٠- الكشاف عن حقائق التنزيل, أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ), تحـ: عبد الرزاق المهدي, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان, ط٢, ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٦١- لسان العرب, الإمام جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور(ت ٧١١ هـ), دار صادر, بيروت, ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
٦٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦), تحـ: عبد السلام عبد الشَّافي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.
٦٣- المدارس النحوية, د. خديجة الحديثي, مطبعة جامعة بغداد, ط٢, ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦٤- المرتجل, ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ), تحـ: علي حيدر, دار الحكمة, دمشق, ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٦٥- معاني الحروف, أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت ٣٨٤هـ), تحـ: الشيخ عرفان بن سليم , المكتبة العصرية, بيروت, لبنان, ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٦٦- معاني القرآن, أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ), تحـ: د. هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط٢, ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٦٧- معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ), تحـ: محمد علي النجار, وأحمد يوسف نجاتي, عالم الكتب, بيروت, ط٢, ١٩٨٠م.
٦٨- معاني القرآن وإعرابه, أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ), تحـ: د. عبد الجليل عبده شلبي, عالم الكتب, ط١, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٩- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل, د. عبد العزيز عبده, ط١, ١٣٩١هـ - ١٩٨٢م.
٧٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ), تحـ: د.مازن مبارك, و محمد علي حمد الله, دار الفكر, ط٦, ١٩٨٥م.
٧١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم, أحمد بن مصطفى الشهير ب(طاش كبرى زاده), دار ابن حزم, ط١, ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٧٢- مفتاح العلوم, أبو يعقوب يوسف بن بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ), مصطفى البابي الحلبي, ط١, ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
٧٣- المفضليات, المفضل بن محمد بن يعلي الضبي الكوفي (ت ١٧٨هـ), تحـ: أحمد محمود شاكر, وعبد السلام محمد هارون, مطبعة المعارف, مصر, د.ت.
٧٤- المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ), تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت, لبنان, ١٩٦٣م.
٧٥- من قضايا اللغة والنحو, د.علي النجدي ناصف, مكتبة نهضة مصر بالفجالة, د,ط, ١٩٥٨م.
٧٦- الموافقات, أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ), المطبعة الرحمانية, مصر, د.ت.
٧٧- النحو العربي, د.مازن مبارك, دار الفكر, بيروت, ط٣, ١٩٨١م.
٧٨- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي, د.محمد حماسة عبد اللطيف, دار الشروق, ط١, ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧٩- النحو وكتب التفسير, د.إبراهيم عبد الله رفيده, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع, ط٣, ١٣٩٩هـ - ١٩٩٠م.
٨٠- النحو وكتب القراءات القرآنية والاحتجاج لها, إعداد: إبراهيم بنزيري, إشراف: التهامي الراجي الهاشمي, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الحسن الثاني, ١٤٢٢هـ.

الأَطاريحُ والرَّسائلُ الجامعيَّةُ:
١-أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع للهجرة, كريم حسين الخالدي, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد, إشراف: د.حسام سعيد النعيمي, ١٩٩٠م.
٢- الإغفال فيما أغفله الزَّجاج من المعاني, أبو علي الفارسي, أحمد بن عبد الغفار الفارسي, رسالة ماجستير, إعداد: محمد حسن إسماعيل, كلية الآداب, جامعة عين شمس.

Abstract

It was for (Ibn al Shagary) in his book (Al Amaly Alshagaria) private expressing care how it relates to the meaning even seemed phenomenon deserted to stand because it dominated on the book . This has been taken care taken pictures through a variety his method of expressing a narrative that does not adhere to particular doctrine grammatically. He was correct what sees fit of views (Albesrien) visits and views (Alkofiin) again. The starting point of a clear base remained with him a lot and he repeated in his book that the express with health meaning or corruption and must give the right to speak of meaning and express because they go hand in hand complement each other. As the express depends on the meaning, the meaning depends on the healthy express .Thus built his book on like this.